

محضر الجلسة رقم 718

التاريخ: الثلاثاء 30 رجب 1431 (13 يوليوز 2010)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمن أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول

الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، والكلمة للسيد الأمين، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 30.09 يتعلق بالتربية البدنية والرياضية، تتلوها مباشرة جلسة احتتام أشغال الدورة الربيعية.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه لوزارتها مباشرة بعد الأسئلة الموجه لقطاع التجارة الخارجية، وأن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية

المغربية المقيمة بالخارج، ويطلب لأجل ذلك برمجة السؤال الموجه لقطاع الجالية مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 6 يوليوز إلى 13 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الشفهية المحولة إلى أسئلة كتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الشفهية المسحوبة: 8 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وقبل التعرض لبرنامج الأسئلة الشفهية المدرجة في جلسة أعمالنا هذه، وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، ستعرض بالترتيب، وفي الوقت المحدد لها وهي 3 دقائق.

ونذكر السادة المستشارين بضرورة التزامهم بالوقت المحدد في 3 دقائق فسحا للمجال لباقي الزملاء عرض أسئلتهم المدرجة في جدول الأعمال، الكلمة في إطار الإحاطة، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

نخطط لمجلسنا الموقر اليوم بقضية طارئة، هم الحريق الذي أتى على معمل كوطيف بمدينة فاس، هذا المعمل الذي كان معلمة اقتصادية كبرى وطنيا وإفريقيا ودوليا، حيث تتواجد داخله وسائل الإنتاج وآلات تقدر قيمتها بمئات ملايين الدراهم، زيادة على الأرشيف المتواجد بإدارة المعمل، والذي أتلف عن آخره.

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا داخل الفريق أن نبهنا إلى خطورة الوضع في سؤال شفوي آني في جلسة يوم 29 دجنبر 2009، حيث أكدنا فيها على خطورة إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية لأبوابها بسبب الإفلاس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والكلمة في إطار الإحاطة للفريق الموالي،
الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

في إطار المادة 128، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام بقضية طارئة، تتعلق بما تداولته بعض الصحف وبعض الأوساط الجموعية حول ما أقدم عليه إمام بإحدى مساجد دائرة يعقوب المنصور بالرباط مؤخرا خلال إلقائه خطبة بعد صلاة العشاء من قذف وسب في حق الأمازيغية والأمازيغيين، حيث وصل به الحد إلى تشبيه الأمازيغية بالصهيونية والتحذير مما أسماه بالبربرية، معتبرا أن الصهيونية هي التي تقف وراء الدعوة الأمازيغية في المغرب.

ولذا نجد مرة أخرى إيماننا الراسخ أن الأمازيغية هي مكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية المنسجمة في وحدتها المتنوعة وتعدديتها الخلاقة، وأن لا فرق بين المغاربة مهما اختلفت أعراقهم وثقافتهم ومصادرهم الحضارية، فإنه لا يسعنا إلا أن نستنكر مثل هذه الأصوات النشاز وهذه العقليات المتحجرة والمتخلفة، التي تصر على الصيد في الماء العكر، مستغلة في بث سمومها لمنابر مقدسة، هي أصلا مخصصة للعبادة وممارسة الشعائر الدينية، وليس لممارسة السياسة السياسية التي عفا عنها الزمن، جاعلة من المساجد فضاء لزراعة الفتن ونشر الأحقاد وضرب القيم الوطنية الراسخة المبنية على التسامح والتعايش، والسعي فاشلة لنسف المسار الديمقراطي التعددي الذي يميز بلادنا.

السيد الرئيس،

إن ما أقدم عليه هذا الإمام المزعوم، ومن يقف وراءه، يعتبر جريمة نكراء، واستهدافا للرصيد الحقوقي الوطني، وتكريسا لوجود خفا في ش الظلام، تستر تحت عباءة الدين لنشر أفكارها المتطرفة في تجاهل مقصود لتاريخ المغرب العريق، وللمكاسب التي حققتها بلادنا في المجال الديمقراطي والتنموي، وإشاعة الفكر التعددي.

في التدبير، وعدم الوفاء بدفتر التحملات، ومنها معمل كوطيف، الذي نتج عنه تسريح أكثر من 4000 عامل وعاملة، وإتلاف طال آليات الإنتاج الضخمة بداخله، والتي كلفت أموالا طائلة، بل تحول إلى خراب وأطلال يتآكل مع الزمن.

السيد الرئيس،

لقد كان رد السيد وزير الصناعة والتجارة آنذاك بأن معمل كوطيف دخل التصفية القضائية، وفوت لبعض المقاولين الذين من المفروض عليهم أن يعيدوا بناء تلك المعلمة، ولكن للأسف لم يحصل شيء من ذلك، وبقي المعمل على حاله حتى تعرض للنهب والسرقة والتخريب بسبب غياب الحراسة الدائمة على المعمل.

إذ تعرض إلى سرقة حل التجهيزات والآليات الصناعية المتواجدة في المعمل، بل أكثر من ذلك تم إحراقه بشكل بشع، فلولا التدخل العاجل لرجال المطافئ وقوات الأمن مشكورين لأكلت النيران المساكن المجاورة للمعمل، حيث تتواجد بها ساكنة مهمة.

لقد كان الحريق الذي التهم المعمل من أعنف الحرائق التي نشبت بالمنطقة، وهي مناسبة نسجل فيها بكل إكبار وإجلال تضحيات رجال الوقاية المدنية بالولاية، والمجهودات الجبارة التي بذلها لإطفاء الحريق، بل أكثر من ذلك فإن القائد الجهوي مشكورا تعرض لحادث أليم بمعمل كوسيم القريب من مكان الحادث، دون أن ننسى في هذا الباب رجال الأمن الوطني والقوات المساعدة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد، نناشد الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول، بالتدخل العاجل والفوري لإنقاذ وإعادة الاعتبار لهاته المؤسسة الصناعية، والتي ساهم م سؤولو بعض النقابات آنذاك في تدمير هذه المؤسسة المنتجة وتشريد آلاف العمال بها، لكي يصبحوا اليوم مضارين عقارين لهذه الأراضي التي توجد عليها هذه المؤسسة الصناعية، باستعمالهم الشطط في السلطة عوض المساهمة في إعادة بنائها لكي تصبح وحدة إنتاجية من الوحدات الصناعية الكبرى، التي تحتاج لها اليوم ساكنة مدينة فاس، على غرار المركب الصناعي اللوجستيكي عكاشة بالدار البيضاء.

وشكرا السيد الرئيس.

ومن عدم القدرة على تأمين الخدمة العمومية بشكل جيد، في وقت تتجه فيه بلادنا إلى ترشيد النفقات لمواجهة آثار الأزمة.

الحدث هو إقدام إدارة بريد المغرب على صرف مبلغ 430 مليون سنتيم لفئة من المسؤولين، لا تتجاوز الخمسين فردا، حيث تراوحت الاستفادة الفردية ما بين 22 مليون سنتيم إلى 2 مليون سنتيم على شكل هبة لكل واحد منهم، وقد تم ذلك خارج المساطر القانونية المتبعة والمتعامل بها داخل المؤسسة، وخارج أية مراقبة مالية، إذ أن مصلحة الأداءات لا علم لها بهذا السخاء والكرم الحائمي.

وللعلم، فإن ستة أشخاص فقط استفادوا من 104 مليون سنتيم، وللعلم فإن أجور بعض هؤلاء المحظوظين تتجاوز بأكثر من الضعف أجور البرلمانيين، وتصل إلى 7 و6 و5 مليون سنتيم شهريا، بالإضافة إلى المنح السنوية، وللعلم أيضا فإن رقم معاملات بريد المغرب لا يتجاوز مليار و400 مليون درهم، والمستخدمون يعيشون معاناة يومية جراء ظروف العمل الصعبة وتراكم المهام.

ولا شك أنكم، السادة المستشارين، تلاحظون في الشارع يوميا معاناة ساعي البريد، وتلاحظون الوضعية التي يشتغل فيها البريديون في مكاتب البريد في المناطق الحضرية، والأوضاع الصعبة التي يعيشونها في البوادي والمناطق النائية في حرص تام على تأمين الخدمة العمومية واستمرارية المرفق العام.

في هذا السياق، تصرف الملايين لمن يمد ساقه في مكتبه الوثير والمكيف في أحد الطوابق المغلقة والمتجددة الأثاث والديكور كلما حن قلبه إلى ذلك، في قطف مرثمة عرق 8000 بريدي، يكدون ويكدحون، ولا يكاد يجف عرق يومهم الأول حتى ينسال عرق يومهم الثاني.

السيد الرئيس،
السادة المستشارين،
على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في حماية المال العام وحماية مؤسسة بريد المغرب، كمؤسسة عمومية تدبر مرفقا عموميا أساسيا، وعلى السيد الوزير الأول وعلى السيد وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة الوصي على القطاع أن يتدخل بحكم مسؤولياتهما لاسترجاع هاته الأموال وإنصاف البريديين والبريديين، ومحاسبة كل من ثبت في حقه الإخلال بالمسؤوليات.

فلهذا الإمام، ومن سخره نقول : إن الأمازيغية هي من تراب هذا الوطن، وهي دم في شرايين المقاومة التاريخية والدائمة، ليظل المغرب أمنا مطمئنا، موحدا وفخورا بهويته المتنوعة، وفي كدائم العهد للعرش ولوحدة الوطن والتراب، مغرب ضد التطرف والمتطرفين، مغرب لا يشترى الضلالة بالهدى، ولا يعجن السياسة بدقيق الدين الإسلامي الحنيف، البريء من كل أفكار التطرف والغلو والعرقية.

ولهذه الأصوات الرجعية نقول أيضا إن الأمازيغية مسؤولية وطنية، تم جميع المغاربة، ولن تكون إلا في مصلحة هذا الوطن العظيم من حجم المغرب، في خدمة مستقبل يتقاسمه جميع المغاربة، مستقبل تنتفي فيه أشباه عقليات هذا الإمام الذي اختار السباحة ضد ال تيار والعيش على أفكار هدامة، تجاوزها المغرب بفضل حكمة إمارة المؤمنين وقرارات جلالة الملك السامية التي أدمجت الأمازيغية في ديناميكية الإصلاح المؤسساتي والديمقراطي.

أقول، السيد الرئيس، إلى كاي شي بربرية ولا شي صهيونية ولا شي إرهاب، هذا اللي تقول هاذ الكلام اللي كيحرض على الفتنة.

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت، السيد المستشار، وكلمتك أسمع، شكرا، ومنتقل للإحاطة الموالية وهي للفريق الفيدرالي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

من موقعنا كممثلين للشغيلة، سيطنغي حتما على اهتماماتنا ما تعيشه الشغيلة المغربية من نجاحات ومن إخفاقات، لكن هاته النجاحات والإخفاقات تعترضها أحيانا أيادي لا تريد لبلادنا أن تسير خطوات إلى الأمام.

في هذا السياق، تخوض الشغيلة البريدية يوم الجمعة 16 يوليوز 2010 إضرابا لمدة 24 ساعة على الصعيد الوطني وفي جميع المؤسسات البريدية ضد الهذر الذي يتعرض له المال العام بمؤسسة بريد المغرب، قرار الإضراب وقعته الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمعية النقابات ذات التمثيلية داخل القطاع في إطار مطلب وحيد متمثل في حماية المال العام بهاته المؤسسة التي تشتكي أصلا من قلة الإمكانيات

السيد الرئيس،

اعتبارا للمجهود الهام لبلادنا في مجال تطوير البنيات التحتية والتفكير في انطلاق مرحلة الاحتراف، والأمل الذي يعقده المغاربة على عودة تألق بلادنا في كرة القدم وفي المجالات الرياضية الأخرى، التي أصبحنا ننادي بالتدخل المباشر للوزارة وأجهزتها في المجموعات العامة لبعض الجامعات، باستثناء ثلاث أو أربع جامعات، بل شمل التدخل المباشر لبعض الأندية الرطضية.

فإننا في الفريق الاستقلالي، ومن منطلق الحرص على حسن تدبير المال العام والاستفادة من تجارب سلبية سابقة، كلفت بلادنا الكثير، ندعو الحكومة، ومن خلالها وزارة الشباب والرياضة، إلى تقديم بيانات واضحة وشفافة عن معطيات العقد الجديد للمدرب الوطني وعن راتبه الحقيقي، الذي يعد سرا من أسرار الدولة، في أفق زرع الثقة والأمل في كون مجهودات بلادنا لإعادة إشرافة مجالنا الرياضي، تسير في الاتجاه الصحيح، وتحترم تطلعات الشعب المغربي، وإذا كانوا المغاربة بزاف تحرموا من مشاهدة كأس العالم، الطبقة الفقيرة، السيد الرئيس، تنفاج أ بمدرب اللي كيشد 250 مليون شهريا، فأقول للسيد الرئيس والإخوة المستشارين فإذا كان الكار خاسر، راه خص ماشي يتبدل الشيفور، الكار خاسر خصو يتصاوب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للفريق الموالي، الفريق الإشتراكي في إطار الإحاطة علما، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر أعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي. مجلس المستشارين قصد إحاطة مجلسنا الموقر علما بمعاملة آلاف الفلاحين بجهة دكالة عبدة المنتجين للشمندر على مساحة تفوق 20 ألف هكتار، حيث يتعرضون لممارسات تضر بمنتجاتهم من طرف شركة كوزيمار، وكذا تعرضهم لزيادات كبيرة في ثمن مياه السقي.

إن هذا القطاع الذي عرف مرور رجال ع ظام من أمثال الشهيد عمر بنجلون والفقيد أحمد البوزيدي، وراكم ثقافة اجتماعية ونقابية ووطنية حقيقية، لن يسمح لأي كان، وباسم حدائه مفترضة أن يقوض المهام العمومية ولا أن يكون ...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لابد السادة المستشارين من تذكيركم مرة أخرى بأن أي واحد يقتطع دقيقة أو ثانية من الزمن الفائض عن وقته، يقتطعه من وقت زميله الذي يأتي بعده، ولذلك مرة أخرى نستحثكم على الالتزام باحترام 3 دقائق، ومنتقل للكلمة الموالية، وهي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار الإحاطة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خليل الإبراهيمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أحيط المجلس الموقر علما، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، بقضية طارئة، هذه القضية تم الوقع الرياضي ببلادنا في ظل الاختيار غير الواضح والمعطيات المتبسة لعقد المدرب الوطني الجديد البلجيكي كريتييس.

السيد الرئيس،

النقاش يثيره الراتب المخصص له، والذي صرح المعني بالأمر بنفسه للصحافة أنه يقدر ب 250 ألف أورو شهريا، أي ما يفوق 250 مليون في الشهر، إضافة إلى تحمل بلادنا لبع ض الشرط الجزائي لفائدة فريق الهلال السعودي.

السيد الرئيس،

إن المدرب الجديد حسب المعطيات المتوفرة، لن يزاوّل مع فريقنا الوطني لكرة القدم وتنتظره مباراة هامة، خصوصا وأن المغرب جاء في واحد المجموعة اللي فيها الجزائر، إلا بعد انتهاء التزاماته مع الفريق السعودي.

إضافة إلى تكتم الوزارة الوصية من خلال ندوة السيد الوزير المحترم على معطيات العقد والراتب والامتيازات في ظل الحديث عن الشفافية والوضوح الذين لا يوجدان على أرض الواقع، خصوصا وأنه سبق نفي التعاقد مع المدرب المذكور.

باسم فريق الأصالة والمعاصرة اخترنا هذا الأسبوع أن نخطبكم علما بقضية طارئة أصبحت تأخذ شيئا فشيئا بعدا وحجما مقلقا، ويتعلق الأمر باتساع دائرة خيبة أمل المغاربة في هذه الحكومة، وما حنته وتجنیه على المغاربة من ويلات ومعاناة، كان آخرها هذا التدهور المخيف في القدرة الشرائية والارتفاع المهول في الأسعار، خاصة وأن هذه الزيادات الغير مصرح بها تأتي على بعد حوالي شهر من حلول شهر رمضان الكريم، مع العلم أن الحكومة لجأت مؤخرا كعادتها للترويح لادعاء زائف، مفاده أن المواد الغذائية لن تعرف أية زيادات في أسعارها، وهو ما يكذبه الواقع المعيش وما ينطوي عليه من قساوة يكتوي بنيرانها الملايين من بسطاء هذا الوطن.

لا نريد السيد الرئيس أن نذكركم بخلفيات وأبعاد إصرارنا وإلحاحنا على مجيء السيد الوزير الأول ولإلى هذه المؤسسة من أجل الإدلاء بتصريح، وقلنا إذاك ونقولها اليوم بأنه لم يكن هدفنا في فريق الأصالة والمعاصرة تحقيق ربح سياسي مجاني، ولكن كان الهدف ديانا هو أن نتحاور مع السيد الوزير الأول وأن ننبهه إلى ما يوجد في سياسته وفي طريقة تديره للشأن العام من أخطاء وأخطاء جسيمة، أصبحت تتفاقم اليوم، وأكثرها استفزازا لنا جميعا وهو هذه الزيادة المهولة في الأسعار.

ولكم أصبنا بخيبة أمل نحن كذلك عندما وجدنا بأن الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول حاول أن يلتف على هذه اللحظة التي كنا نود أن نجعل منها لحظة تقييم السياسات العمومية، لحظة مساءلة وتقييم لأداء الحكومة.

وها نحن اليوم في واقع الأمر لا نتفاجأ من هذه الزيادات الصاروخية في أسعار مجموعة من المواد الغذائية الأساسية، والتي تضرب في العمق القدرة الشرائية للمواطنين، وإنما اليوم نجني ثمار استخفاف ولا مبالاة الحكومة وعدم وفائها بالتزاماتها التي قطعناها على نفسها، وهذه النتائج السلبية التي يؤدي ضريرتها اليوم المواطن البسيط، نجعلنا نتخوف مما هو آت، خصوصا وأن مسؤولا حكوميا صرح وعبر عن نية الحكومة في طلب ضخ مزيد من الملايير في صندوق المقاصة، الذي تؤكد المعطيات المتوفرة بشأنه ربما عن عجز الحكومة عن الوفاء بالتزامها القاضي بإصلاح هذه المؤسسة التي لا يستفيد منها من يفترض أن يستفيد منه.

وتتجلى معاناة هؤلاء الفلاحين مع الشركة - كما أسلفت - في عدم نقل منتوجهم الذي يبقى عرضة للتلف لمدة طويلة، مما يجعل الفلاحين عرضة للابتزاز، وفي النقص كذلك من الحلاوة التي لا ترفع إلا لبعض المحظوظين، وكذلك النقص في الوزن، حيث يفاجأ بعض الفلاحين بأن وزن منتوجاتهم تعثره مجموعة من الشوائب والشبهات. إن هذه الممارسات أضرت بآلاف الفلاحين، وجعلتهم عرضة للمديونية، وهي ممارسات تتكرر كل سنة، وقد سبق طرحها على كافة الأصعدة، سواء الإقليمية والجهوية وكذلك في البرلمان، لكن دون نتيجة تذكر، وحتى جمعية منتجي الشمندر التي يمولها الفلاحون على حساب أرزاق أبنائهم، تخلت عن مسؤولياتها في الدفاع عن المنتجين وعن مصالحهم.

وإضافة إلى هذه المشاكل والمعاناة مع شركة كوزيمار، ازدادت هموم الفلاحين مع الزيادة الكبيرة التي فوجئ بها الفلاحون في ثمن مياه السقي، التي تضاعفت بنسبة 100% مقارنة مع السنوات الماضية، مما أدى إلى مديونية ما يفوق ألفي فلاح، وهي نسبة تتزايد كل سنة جراء الزيادات الظالمة والمجحفة، هذه الزيادات التي فوجئ بها الفلاحون في ثمن مياه السقي غير مفهومة ولا مبررة، خصوصا في موسم ممطر ومع وفرة المياه في المنطقة.

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن هذا الأسلوب في إرهاب الفلاحين وتبخيس منتوجهم الذي يعولون عليه والزيادة في ثمن المياه وارتفاع أسعار الأسمدة والمواد الكيماوية، كل هذه المشاكل لن تساهم في إنجاح مخطط المغرب الأخضر، الذي تعول عليه الحكومة للنهوض بالفلاحة في بلادنا.

وعليه، فإننا ننبه الحكومة إلى خطورة استمرار هذه الممارسات التي تضرب بالفلاحين الصغار والمتوسطين، وتجعلهم يعانون من ثقل المديونية، ونطالب بهذه المناسبة أخذ هذه المشاكل بعين الاعتبار فيما يخص دعم الدولة للفلاحين وتأهيلهم لإنجاح مخطط المغرب الأخضر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الموالية والأخيرة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش:

شكرا السيد الرئيس.

ونريد في هذه المناسبة أن ننبه الحكومة إلى ضرورة إحداث مراجعة عميقة في هذه السياسة التي تنهجها لأن هذه الزيادة المتوالية في المواد الغذائية، والتي تضرب في الصميم القدرة الشرائية للمواطنين، من المؤكد أنها ستزيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي تفاقما، ومن المؤكد أن تكلفتها الاجتماعية ستكون ثقيلة جدا، ونبه الحكومة إلى مخاطر إدارة ظهرها للمواطنين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتنقل الآن، السادة الوزراء، السادة المستشارين، إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، سؤالان منها آنيان موجهان لقطاع الصحة، و 19 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات التجارة الخارجية، الصحة، الاقتصاد والمالية، الاتصال، التشغيل، التنمية الاجتماعية، الشؤون الاقتصادية والعمامة، تحديث القطاعات العمامة والجالية المغربية.

وأجدد التأكيد مرة أخرى السادة المستشارين على ضرورة التزامكم بالوقت، حتى تتمكن من إنهاء جدول أعمال جلستنا هذه، ويفسح المجال للجميع.

ونستهل هذا الجدول، جدول الأسئلة ب السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول التدابير المتخذة لمواجهة تفاقم عجز الميزان التجاري، للمستشارين المحترمين السادة : العربي خربوش، عبد اللطيف أعمو، عبد الرحيم الزمزمي، محمد عذاب الزغاري، جناح عبد العزيز. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا الأستاذ الزمزمي.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخت والإخوة المستشارين،

من ضمن انعكاسات الأزمة المالية العالمية التفاقم الملحوظ لعجز ميزاننا التجاري، فأحر المعطيات المتوفرة تشير إلى أن معدل تغطية الصادرات للواردات لا يتعدى 43%، مما يعني عجزا بنسبة 54%، كما أن ميزان الأداءات يسجل عجزا بحوالي 6% من الإنتاج

الداخلي، إنها أرقام مقلقة تعبر عن التأثير الكبير للأزمة المالية العالمية التي فاقمت وضعية ميزاننا التجاري المختل أصلا، حيث أصبح العجز معطى هيكليا ودائما، والعوامل الظرفية مثل الأزمة العالمية والظروف المناخية السيئة لا تفسر لوحدها في نظرنا هذه الوضعية، فالعجز يسم كل مبادلاتنا مع البلدان التي وقعنا معها اتفاقيات التبادل الحر مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبنفس ومصر. نحن نعتقد أن هذا الوضع يرجع إضافة إلى تأثيرات الأزمة العالمية إلى عدة عوامل أخرى، ومنها:

- ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي نتيجة ضعف الإنتاجية وضعف الحكامة في القطاعين العام والخاص على حد سواء؛
- محدودية الحملات الإشهارية والتسويقية، والتي غالبا ما تتخذ طابعا موسميا عوض إدماجها في سياسة تجارية تروم غزو الأسواق؛
- ضعف تنوع المنتج الوطني وضعف جاذبيته نظرا لمشكلة الجودة؛

- الارتكاز على الشركاء التقليديين وعدم أو ضعف الاهتمام بمناطق أخرى من العالم كإفريقيا وآسيا.

فما هي قراءتكم، أنتم السيد الوزير، لهذا الوضع؟ ولماذا نسجل كل هذا العجز؟

وهل تعتبرون أن التفاقم المسجل أمر ظرفي مرتبط بالأزمة العالمية أم سيستمر لسنوات؟ وفي هذه الحالة ما هي التدابير المتخذة لإيقاف تفاقم العجز على الأقل وحصره في حدود مقبولة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف معزوز وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال، وجوابا على

سؤالكم، السيد المستشار المحترم، أود في البداية أن أصحح معلومة، فلما تتكلمون على نسبة التغطية في 45% أود أن أعطيكم الرقم ديال شهر ماي هو رقم ديال 69% ولو احنا لسنا راضين على هذا الرقم لأنه يشمل قطاعات السلع والخدمات، المغرب يصدر ويستورد مع الخارج سلع وخدمات.

كما يسعدني أن أعطيكم رقما جديدا لنهاية الشطر الأول من السنة أو الست الأشهر الأولى من السنة، واللي عرف فيه لأول مرة منذ شهور عديدة ارتفاع الصادرات ب 16% مقارنة مع ارتفاع الواردات ب 12%، هذا كيعني أن الميزان التجاري غير منفحني جديد انطلاقا من هاذ الشهر ديال (juin)، الارتفاع اللي كان وصل ديال العجز تقريبا 17%، عند نهاية شه ر (juin) التراكم للست أشهر الأولى ما كيفوتش 9,5% .

هذا بالنسبة للمعطيات، بالنسبة لبعض قراءات الأرقام كذلك، فإلى رجعت للتفاصيل لأن في شهر ماي، انما كتكلمو على الظرفية، ثم سأتكلم عن المعطى البنيوي لهذه الأرقام.

كاين عندنا ارتفاع الواردات ب 14 مليار في الخمسة أشهر الأولى مقارنة مع السنة الماضية، يعني 11%، فيها 8 مليار ديال المواد الطاقية، و 4 مليار ديال المليار ديال المواد النصف مصنعة، هي 12 مليار على 14 فيها مواد لا مفر منها نظرا للحاجيات الاقتصادية لبلدنا، وكذلك للظرفية الاقتصادية اللي كتعرف واحد الارتفاع مهول في أسعار الطاقة، مثلا حجم الواردات ديال السلع في الخمس أشهر الأولى ارتفع غير ب 2,4% بينما القيمة ارتفعت ب 10,6%، هذا يعني أن الأثمنة ارتفعت ارتفاع كثير، وكانت عندها واحد التأثير على الواردات ديالنا.

بالنسبة للصادرات ارتفعت ب 54% الحجم 12% في القيمة، هذا يعني كذلك أن هناك انخفاض في أثمنة الصادرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظوا بحقكم في مرحلة التعقيب لإضافة بعض المعطيات حول السؤال، الكلمة إن كان هنالك تعقيب لأحد السادة المستشارين، تفضل السي حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم السيد الوزير على جوابكم، ولكن الجواب حقيقة لم يقنعنا لأنه:

أولا، العالم بأسره يعيش أزمة اقتصادية، هذا يعني ليس هناك اختلاف فيه، لكن اللي بغينا اح نا فيما يخص بالنسبة للحكومة ديالنا هو أننا أبرمنا واحد مجموعة ديال الاتفاقيات ديال التبادل التجاري، وهذا التبادل ما خلقنا لهاش واحد النوع ديال الحماية، خصوصا بالنسبة للمستوردين والمصدرين ديالنا.

ثم كذلك بالنسبة للمنتوج الوطني، ما كاينش واحد الحماية بالنسبة للمنتوج الوطني باش يمكننا حنا تتنافسو مع دول أخرى في السوق العالمي لأنه مخصناش نكونو بلاد ديال الاستهلاك، خصنا نكونو بلاد ديال الإنتاج، وباش نكونو بلاد ديال الإنتاج أولا خصنا نشجعو المستثمرين ديالنا في المنتوج الوطني، أولا تكون الجودة، ثم كذلك من ناحية القيمة ديال السلع تكون في متناول المنافسة على السوق العالمي، هذا من جهة.

من جهة ثانية كذلك، السيد الوزير، نلاحظ على أن هاذ الاتفاقيات خصوصا اتفاقية أكادير مثلا تونس مصر الأردن بعض الدول الأخرى، هما لم يلتزموا بالاتفاقية بالنسبة للتصدير ديالنا، ما كاينش واحد المقارنة أو واحد التوازن ما بين التصدير والاستيراد، ثم كاين بالنسبة للمستوردين المشاكل كيعيشوها في الموانئ ديالنا، لأنه كاين عدة متدخلين، ماشي غير وزارة الخارجية.

لذلك نريد أننا السياسة ديال الحكومة ديالنا أنها توكن واضحة فيما يخص التبادل الحر باش تسهل، باش ما يقاشر المستورد ديالنا كيحجب السلع إلى الميناء وتبقى في عراقيل سير وأحي.

وشكرا.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

بالنسبة للإجراءات اللي اتخذها الحكومة، ولو أن هذا موضوع طويل وطويل جدا ما يمكنناش نتطرق لو في 3 دقائق، أولا كاين هناك إجراءات على المدى المتوسط، اللي كتجلى في كل الاستراتيجيات القطاعية اللي هي قطاعيات شاملة ومتكاملة للرفع من العرض التصديري، عرض تنافسي كما وكيفا، وترويجه بكيفية أكثر فعالية. أنتم لاحظتم أن الحضور الجريء والحضور القوي ديال المغرب اليوم في الأسواق، سواء تعلق الأمر بالأسواق التقليدية مثل أوريا، واللي ما خصناش نغلطو، خصنا نبقاو فيها، وخصنا نرفعو من الحصنة

ديالنا في هذه الأسواق، أو تعلق الأمر بأسواق جديدة مثل الأسواق الإفريقية، التي ولات عندنا فيها واحد الحصة ديال 10% ديال الصادرات ديالنا، مقارنة مع 4% من قبل، أو في الأسواق الآسيوية التي امشينا إليها أول مرة في هذه السنتين الأخيرتين التي عرفت، وغادي نتطرق إليها في سؤال موالي.

ثم كذلك تحيين الترسانة القانونية للحد من الواردات الغير مشروعة، احنا وقعنا على اتفاقيات وكنحترموها، ولكن كذلك من حقنا أننا نحمي أنفسنا من خلال هاذ الاحترام، فخرجنا، والمجلس ديالك الموقر مشكور صوت على مشروع قانون الحماية التجارية بالإجماع، وهو غادي يمسي في التفعيل ديالو في المرحلة المقبلة، ثم كذلك قمنا بترتيبات للحد من تقليص قيمة الفاتورات (la sous facturation) بشراكة مع القطاع الخاص، ولوحظ منذ ثلاث أشهر تراجع القيمات ديال هاذ الإعلانات التي هي محفظة أو (sous facturation)، ثم كذلك نحن بصدد تطبيق واح (le formulaire) جديد، واحد النموذج جديد ديال الإعلان عن الواردات والصادرات باش يكون عندنا ضبط أكثر للفاعلين في ميدان .. أعطيني غير واحد 2 ثواني الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تجاوزتم حقكم في الكلام في الإجابة عن السؤال، والآن تتجاوزونه على مستوى التعقيب كذلك، والجلسة مخصصة للجميع، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا جزيلًا، غير آخر نقطة هو أننا للحد من الواردات الغير مشروعة قمنا بتغيير ديال ذاك (l'autorisation d'importer et d'exporter)، حيث عندنا اليوم 23 ألف مستورد، وفي هاذ 23 ألف مستورد واحد على سبعة فيهم، هما تقريبا 3 آلاف أو أكثر التي هما غير معروفين، فاليوم قمنا بتحيين المسطرة التي كتجعلنا أننا نعرفوهم، وشكون هما هاذ المستوردين؟ وأشنو كيستوردوا؟ هذا لكي أحجب على الشرط الأخير ديال التدخل ديالك السيد المستشار. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجارة دائما، موضوع حول إحداث تكتلات داخل المقاولات وخاصة العاملة في مجال التصدير، للمستشارين المحترمين السادة : فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبودوح، عزيز الفيالي، خالد الإبراهيمي، مصطفى أبو الفراج الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

ربما وجدت في سؤالي بعض الأجوبة التي وردت في الرد على التعقيب من طرف السيد الوزير، ولكن مع ذلك سألقي سؤالي، وأتمنى أن تكون فرصة للسيد الوزير للتوسع في الموضوع. لقد أصبح الوضع الراهن يفرض العمل على إحداث تكتلات للمقاولات المغربية في مجال التصدير، وذلك بهدف انفتاح المقاولات المغربية وتجميع وتنمية العرض من الصادرات إلى الأسواق الخارجية وتشجيع المقاولات على تأسيس شبكات قادرة على مواجهة المنافسة العالمية.

لذا نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية التي تعتمدها وزارة التجارة الخارجية من أجل مراقبة الواردات والصادرات والموارد ذات الاستعمال المزدوج؟

ثانيا، هل هناك إستراتيجية لتأسيس شبكات من أجل تشجيع المقاولات وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة العالمية لتنمية العرض من الصادرات على مستوى الجودة والقيمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا للسيد المستشار، شكرا السيد الرئيس.

السؤال فيه شطرين مختلفين، أولا الشرط الأول هو يتعلق بالمواد التي هي تسمى (à double usage)، أشير إلى أن المغرب صادق على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية حول الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 الصادر سنة 2004، الذي يوصي الدول الأعضاء بوضع

إطار قانوني لمراقبة صادرات المواد ذات الاستعمال المزدوج، وهى المواد الصناعية وتكنولوجيات الإعلام التي يمكن أن تدخل في صنع المتوجات ذات الأهداف المدنية أو العسكرية على حد سواء.

ونظرا للتحديات الأمنية التي تطرحها التجارة في هذه المواد من جهة، ولتنفيذ التزامات المغرب الدولة من جهة ثانية، وضعت وزارة التجارة الخارجية خطة عمل، تتمحور حول النقاط التالية:

- وضع إطار قانوني لمراقبة صادرات المواد ذات الاستعمال المزدوج؛
- وضع لائحة وطنية لمواد ذات الاستعمال المزدوج؛
- تكوين لفائدة أطر الإدارات العمومية المعنية بمراقبة هذه المواد، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي، وقد استفاد من هذا التكوين 200 إطارا لحد الساعة بمساعدة الدول الصديقة؛
- تحسيس الفاعلين الاقتصاديين بأهمية مراقبة هذه المواد؛
- زيارة عمل للوقوف على تجارب شركائنا الأوروبيين والأمريكيين في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار، تنكب وزارة التجارة الخارجية بتنسيق مع الإدارات المكلفة بمراقبة الحدود على وضع القانون المنظم لمراقبة صادرات المواد ذات الاستعمال المزدوج، وكذا اقتناء الوسائل الضرورية لمراقبة هذه المواد، ونخص بالذكر تزويد إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة بأجهزة سكانير بمساعدة شركائنا للمساهمة في مراقبة هذه المواد.

كما نظمت وزارة التجارة الخارجية بتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط والمكتب الألماني للاقتصاد ومراقبة الصادرات عدة أنشطة تكوينية لفائدة 200 إطارا في من الأطر الوطنية العامة في مجال مراقبة الصادرات.

ومن جانب آخر، وضعت الوزارة برنامجا لتحسيس المنت والمصدرين بتحديات وأهمية مراقبة الواردات ذات الاستعمال المزدوج، وكذا تم تنظيم يومي 7 و8 أبريل 2010 ورشة عمل لفائدة تحسيس والمنتجين والمصدرين لهذه المواد بجهة الدار البيضاء الكبرى، وورشة عمل بطنجة يوم 5 و6 ماي، وقد استفاد من هذه الأنشطة 70 إطار من ممثلي الشركات المصدرة والمنتجة.

وفيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم المتعلق بإستراتيجية تأسيس

شبكات من أجل تشجيع المقاولات وجعلها قادرة على مواجهة

المنافسة العالمية لتنمية العرض التصديري على مستوى الجودة، أشير إلى

أنه وأمام تحديات العولمة والمنافسة القوية التي تسود الأسواق العالمية، ونظرا لشروط الكمية والجودة التي يطالب بها الزبناء الدوليون، خاصة شبكات التوزيع المهيكل.

ولتمكين المقاولات المغربية من اكتساح الأسواق العالمية، عملت وزارة التجارة الخارجية على تشجيع تكتل المقاولات المصدرة من خلال تبني مشروع مجموعات التصدير، الذي بدأ العمل به بضع سنوات فقط بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والحكومة الإيطالية، حيث تعتبر التجربة الإيطالية رائدة في هذا الميدان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار، وأذكركم بأنكم سلمتم في حقكم في الرد لفائدة السيد الوزير حسب ما فهمت من طلبكم قبل.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

شكرا السيد الرئيس.

كذلك شكرا للسيد الوزير على المعلومات القيمة، و فقط أريد أن أذكر السيد الوزير أنه نحن جميعا متفقين على اختيار بعض المواد، ولكن في غياب بعض المواد التي تصبح أساسية، وخصوصا بالنسبة للصناعة التقليدية وغيابها من السوق، استوجب علينا جميعا التفكير في تعويضها بمواد أخرى صحية أو أقل ضررا، ولكن فقط المنع هكذا فرما العجلة سقف ولن تدور.

كذلك عندما تحدثنا على هذا الموضوع من جانبه الأمني ومن جانبه الصحي أكثر مما هو شيء آخر، كإين بعض المواد التي تم فقط فيها ارتفاع بالنسبة للتعريف الجمركية، وأصبحت مواد التي تم فقط التفكير فيها من الناحية ديال التعريف الجمركية، وأصبح فقط الثمن كإينة أشياء التي كان تيقنتها الصانع التقليدي ب 40 درهم أصبحت تتدبر 300 درهم، فالغاية ما كانتش هي هاذي، الغاية كانت هي شيء آخر.

بالنسبة للشطر الثاني، السيد الوزير، نحن نعلم جيدا أن بالنسبة للصادرات ربما ما كاينش هفوات بالنسبة للصادرات، كاين حضور ديال الوزارة بشكل مستمر وكاين مناقشة، وتم تلافي واحد الثغرة التي

كانت كبيرة من قبل هي إيجاد الأسواق فين نكب المنتجات ديالنا، وهذا جميل جدا.

ولكن بالنسبة للواردات كاين بعض الخلل، مؤخرا كاين خلل اللي هو بعض الدول، خصوصا منها العربية اللي عندنا معها اتفاقيات ديال التجارة، كتقتني سلع اللي هي من دول أخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأستراليا بالنسبة للقطني كأستراليا وتتجيبها لمصر وتشحنها بأغلفة اللي هي بإسم مصر، وهذا كله تحايل على الجمرك، وكيبقى الهدف ديالهم هو يربحوا غير الجمرك، ولكن هنا تضر واحد العدد ديال الحقوق ديال الفلاح وديال التجار في هاذ النوع ديال التجارة، وهذا شيء مهم، واحنا على أبواب شهر رمضان السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كل ما يقال هنا مهم، جميع المسائل اللي كناقشوها هنا هي مهمة، هي من الأهمية بمكان، والكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، وأذكركم بأنكم استنفذتم الوقت، فقط عندكم 2 دقائق، السيد الوزير، تفضلوا الكلمة لكم.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة للواردات اللي كتجي من بعض الدول، كاينة واحد المسطرة ديال البحث للتعرف عن المنشأ ديال هاذ المواد، السيد المستشار مشكورا أعطى المثل ديال بعض القطني، ففعلا ما خصناش نعممو، كان وقع حدث وهاذ الحدث تداركناه، وقفنا هاذ السلع، وكان هناك كذلك حتى الإجراءات التأديبية اللي كان خصها تتخذ في هاذ الميدان.

بالنسبة للصناعة التقليدية، يعني مكانش عندي سؤال محطوط باش نعطيكم المعلومة بالضبط على هاذ المواد الأولية، ولكن اللي في علمي أن المدخلات كلها، كل المدخلات هبطنا التعريفية الجمركية ديالها إلى أدنى حد اللي هو 2,5%، واحنا فاتحين الباب إذا كان هناك اقتراح آخر.

باش نعطي تكميلية لما كنت أود أن أقول حول المجموعة التصديرية، بغيت أن أؤكد على أن المقاولات المصدرة كتستافد من الدعم المالي والخبرة التقنية لأجل تكوين مجموعات عاملة في مجال التصدير، وتستفيد المقاولات التي اختارت هذا النهج دعما بـ 700 ألف درهم،

اللي كيمكن لها تستعملوا لتشكيل هاذ المجموع ات (les consortiums).

زيادة على أن مكتب المغربي لتنمية الصادرات كيساهم بـ 85% في المصاريف ديال الترويج ديال المنتجات ديال هاذ المجموعات، ووضعت الوزارة الآليات المناسبة لدعم توجه الاندماج في مجموعات تصدير، حيث تترأس هذه الوزارة لجنة تدبير الدعم الموجه، وتعمل على دراسة ملفات مجموعات التصدير وتسهيل الإجراءات ودعمه ا ماديا وتقنيا من أجل تنمية وتطوير هذه المجموعات.

ووافقت الوزارة على إنشاء 30 مجموعة للتصدير في خلال الأربع سنوات الماضية، استفادت منها 200 مقاول في قطاعات مختلفة وفي جميع جهات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موضوع السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التجارة دائما هو المبادلات المغربية - الآسيوية، للمستشارين المحترمين السادة : المهدي زركو، إدريس الراضي، نبيه لحسن، محمد لحسايني، عادل المعطي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ زركو تفضل.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

يلاحظ أن الإقتصادات الآسيوية قد حققت نسبة نمو مهمة خلال السنوات الأخيرة، كما أن التجارة المغربية في حاجة إلى فتح أسواق جديدة، نظرا لأن ارتباطها بالأسواق التقليدية أي أوروبا يفوت على الاقتصاد المغربي فرص الاستفادة من النمو الذي تحققه المنطقة الآسيوية، والتي تتوفر على سوق هام ديموغرافيا واقتصاديا.

ولا يخفى علينا السيد الوزير أن الانفتاح على الأسواق الآسيوية محفوف بالإكراهات، إلا أننا نتوقع من الحكومة بذل مجهود لتنويع الأسواق أمام المنتجات المغربية والعمل على جلب الاستثمارات

أما الواردات فقد ارتفعت من 13 إلى 46 مليار درهم، همت على الخصوص مواد التجهيز والسيارات وقطع الغيار والألياف وبعض المواد الأولية بالنسبة للنسيج.

وتبرز بنية الواردات مدى مساهمة مشترياتنا من آسيا في دينامية الاستثمار التي تشهدها بلادنا، وبالتالي بعض أوجه التكامل بين الاقتصاد المغربي واقتصاديات هاته البلدان.

ومن أجل تعزيز المبادلات الثنائية مع بلدان القارة الآسيوية على أساس المنفعة المتبادلة، وبطريقة تسعى للحد من عجز الميزان التجاري الثنائي، قامت هذه الوزارة بعدة أنشطة، نخص بالذكر منها تبادل زيارات لوفود رسمية بمشاركة القطاع الخاص، وتكثيف المشاورة المغربية في المعارض الدولية المقامة بهذه البلدان، خصوصا أهم الأسواق الآسيوية كالصين واليابان وكوريا الجنوبية والفيتنام.

وقد نظمت الوزارة بعثة استكشافية إلى الصين خلال الفترة من 12 إلى 17 من أكتوبر 2009، وذلك رفقة وفد من رجال الأعمال، حيث تمت خلالها لقاءات بين هاذ رجال الأعمال في البلدين في بيكين، وكذلك كان لنا لقاء مع ممثلي الحكومة الصينية، انكب على تصدير بعض المواد الفلاحية المغربية إلى الصين، والرفع من حصة المشتريات من الفوسفات وإنشاء منطقة صناعية تحويلية صينية بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المهدي في إطار التعقيب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، أنه احنا المشكل عندنا، السيد الوزير، هو اعتمادنا على معامل واحد هو السوق الأوروبية، أظن أن هذا كان خطأ، لأنه السوق الآسيوية سوق واعدة - كما قلتم - والحكومة أغفلتها، يعني قد ما تصابت أوروبا خصنا نستعدو لهاذيك الإصابة. السيد الوزير، احنا اللي كنتاجا له هو أن الحكومة تبذل مجهود لفتح هذه الأسواق أمام المنتج الوطني، لأنها أسواق واعدة ومهمة، واللي غادي يقوم بهذا هو الحكومة، ورغم البعد ورغم الثقافة، ولكن الحكومة عندها الوسائل، احنا عندنا الحمد لله علاقات طيبة مع جل الدول الآسيوية، علاقات ممتازة، ولكن في الجانب التجاري هناك إغفال، احنا لا نعرف السبب أشنو.

الآسيوية إلى المغرب، وأيضا تدبير الإكراهات من طرف الحكومة باتخاذ كل الإجراءات لحماية المنتج الوطني أمام المنافسة الآسيوية، خصوصا المنتج الصيني الذي ينافس المنتجات الوطنية، ومن ضمنها منتجات الصناعة التقليدية.

ما هي السيد الوزير نتائج المبادلات المغربية مع الدول الآسيوية؟ وما هي مجهودات الحكومة لتطوير هذه المبادلات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشير إلى أن آسيا تعتبر من الأسواق الواعدة، التي تتيح فرصا وإمكانيات هامة، كما ورد على لسان السيد المستشار المحترم، يمكن استغلالها في إطار سياسة تنويع المنافذ لصادراتنا، ففضلا عن كونها تضم أزيد من 3 مليار مستهلك، فإن مستوى المعيشة بجل بلدانها جعل منها سوقا مهمة، ترقى إلى مستوى ما تتيحه الأسواق الأوروبية والأمريكية.

ويعتبر تطور المبادلات التجارية مع هذه البلدان عموما إيجابيا،

حيث عرف حجمها تطورا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، إذ انتقل من 21,7 مليار درهم سنة 2000 إلى 69 مليار درهم سنة 2008، و52 مليار سنة 2009، وبلغت بذلك حصتها 15,5% من مبادلات المغرب الدولية، عوض 11%.

على مستوى الصادرات، ورغم تواجد بعض المعوقات كالبعد

الجغرافي والاختلاف الثقافي ومشكل اللغة، فإن حجمها عرف ارتفاعا مهما خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 8,5 مليار درهم سنة 2000 إلى حوالي 23 مليار سنة 2008، وبلغت صادراتنا تجاه آسيا 16% من مجموع صادراتنا سنة 2008 عوض 11% سنة 2009، وهمت منتجات الفوسفات والرخويات ومعلبات السمك وبعض المعادن والمواد الإلكترونية.

كذلك السيد الوزير تكلمتم عن السيارات مثلا، سوق السيارات الأوروبية احنا عاطينها الدعم أكثر مم أعطتها أوروبا بنفسها، احنا كنعرفو بأن من هنا إلى 2012 الجمرك غادي ينزل حتى لصفر بالنسبة لسوق السيارات الأوروبية، بينما سوق السيارات الآسيوية 17,5 يعني كاع اللي ما دارتو أوروبا، أوروبا دايرة 10%، احنا وصلنا ل 17، يعني احميننا الاقتصاد الأوروبي أكثر من الأوروبيين بأنفسهم.

السيد الوزير، احنا اللي كنعطو به هو أن الاقتصاد الوطني والمنتجين والمستهلك المغربي هو الأول عندنا قبل أوروبا وقبل غيرها، يعني خص الحكومة تبذل مجهود في فتح الأسواق العالمية والآسيوية خصوصا، لأن اعتمادنا على السوق الأوروبي ربما غادي يجربنا لمشاكل كثيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وشكرا له على التزامه باحترام الوقت، والكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

أشير أن نسبة الحصة ديالنا في السوق الأوروبية ما كتفتوتش 0,2%، وأنها أقرب سوق لنا، وهي أكبر سوق في العالم، فاحنا نؤمن إيما نراسخا أن باقي عندنا هامش كبير لكسب حصص أكبر في السوق الأوروبية، زيادة على هذا نؤمن كذلك وبنفس الإيمان أنه من الضروري تنويع الأسواق، سواء تعلق الأمر بالأسواق الآسيوية أو الأسواق الإفريقية، وأنتم كتشوفوا العمل اللي كنقومو به بهذه الأسواق منذ حوالي سنتين.

بالنسبة لقضية السيارات أو الواجبات الجمركية، فالواجبات الجمركية هي داخلة في إطار اتفاقيات، أوروبا أعفنتنا من الواجبات الجمركية بالصادرات ديالنا للسوق ديالها منذ بداية الألفية الحالية، والمغرب في إطار اتفاقيات الشراكة اللي عندو مع أوروبا، واللي غادي يمشي إلى وضع متقدم كذلك مع أوروبا، أعطاها واحد الامتياز، واللي كان ممتد على 10 سنين، واللي غادي ينتهي في 2012.

باش نرجع للأسواق الآسيوية كذلك، كنا قمنا ببعثات تسويقية إلى كل من كوريا واليابان في سنة 2009-2010، غير باش نكمل الجواب ديالي على السؤال، وكان كذلك جبنا جمعية المستوردين الكوريين إلى المغرب، واللي كانت عندهم في 2 مناسبات لقاء مع المقاولات المغربية.

ثم قمنا بمهمتين إلى اليابان ومهمة أخرى كانوا قاموا بها زملائي في الطاقة والتجهيز والفلاحة لجلب الاستثمار، كل هذه المهمات كانت دائما بشراكة مع القطاع الخاص، وبدأ من خلال هذه الأرقام اللي أعطيتكم قبالة، بدأت بعض النتائج كتبان من خلال رفع الحجم ديال الصادرات ديالنا تجاه الأسواق الآسيوية.

وشكرا لكم السيد الوزير، شكرا لكم السادة والسيدات المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول ظاهرة بيع الأطفال الرضع، للمستشارين المحترمين السادة: محمد المفيد، توفيق كميل، عبد الله الغوثي، محمد عدال، مولاي امحمد المسعود.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كميل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن تطور الإعلام ببلادنا أعطى فقرة مهمة لدور التحقيقات الصحفية، التي أصبحت تدخل في عوالم الجريمة المنظمة، وتهتم بقضايا حيوية كانت في السابق تدخل في إطار الطابوهات الكبيرة التي لم يكن لأحد الجرأة على التطرق إليها.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نشكر الطواقم الصحفية القائمة عليها، وخصوصا منها البرامج التلفزيونية والإذاعية.

وإن موضوع الاتجار في الأطفال الرضع وحديثي الولادة الذي خلق ضجة في صفوف المواطنين كان الحدث البارز خلال بداية هذه السنة، وإن ظهور هذه القضية على الواجهة يضطرنا إلى إعادة النظر في العديد من القضايا المماثلة، والتي غالبا ما يكون ضحيتها أمهات عازبات أو أسر فقيرة، وأحيانا أسر ميسورة، تتعرض للنصب داخل المستشفيات من قبل ممرضين وممرضات يحترفون الإجرام وبيع البشر.

لذلك، فإن المصالح الأمنية المختصة مطالبة بفتح تحقيق عميق حول هذه العصابات لإلقاء الضوء على هذا الملف الخطير وعلى طريقة عمل

المستشفيات وعن عمل المولدرات ورخص عملهن، حتى تتمكن من معرفة مصير أطفال يرون النور في الأقبية والسرايب السرية والغرف الجانبية ليتم تسليمهم في سرية إلى وجهات غير معروفة وبأثمان وأسعار مختلفة.

وفي هذا الإطار، نساءلكم، السيدة الوزيرة، عن دور وزارتك في التنسيق مع الجهات المختصة من أجل الإسهام الفعلي لحماية هؤلاء الأطفال والأسر من هذه المافيات، وكذا دور وزارتك في الاهتمام بالأمهات العازبات والأسر الفقيرة من أجل حمايتها من هذه الذئاب البشرية التي تسمح لنفسها بفتح سوق للنخاسة في القرن 21، معتبرين البشر سلعة تبايع وتشتري، ضارين بعرض الحائط كل المواثيق والقوانين والأعراف الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى فريق التجمع الدستوري الموحد على هذا السؤال، وأشارككم في التنويه بدور وسائل الإعلام من أجل فضح فضائح مثل هادي، وهذا السؤال ديالكم فيه شقين: الشق الأول مرتبط بمحاربة الاتجار في الأطفال وبالأخص الرضع، والشق الثاني مرتبط بحماية الأمهات العازبات والأسر الفقيرة، علما بأنه كإين ارتباط بينهم بجوج، وفي الغالب أنه وراء كل طفل متخلى عنه هناك كذلك أم متخلى عنها اللي بالتالي يجب حمايتها وضمان حقوقها.

المغرب في هذا الإطار صادق على البروتوكول الاختياري الملحق

بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المتعلق بمحاربة الاتجار في الأطفال

ومحاربة الدعارة واستغلال الأطفال في البورنوغرافيا وأشياء من هذا

القبيل، ومن أجل تتبع مجهودات المغرب في ميدان حماية الطفولة من

هذه الظاهرة هناك التقرير الوطني الثاني للمغرب، اللي كنتسهر على

تنسيق تحضيره وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، واللي غادي يكون جاهز إن شاء الله في هذه السنة.

فعلاقة بالموضوع، من الضروري أن نحارب في عدة جوانب، أولا الوقاية، الجانب الوقائي أساسي، الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه، وذلك من خلال التربية على الصحة الإنجابية، كذلك محاربة العنف ضد النساء والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأمهات العازبات، ومحاربة فقر الأسر، وتحسين أخلاقيات التكفل بالرضع داخل مؤسسات الاستقبال، والأمن داخل المستشفيات، وكذلك محاربة الشبكات الإجرامية للاتجار في البشر وأعضاء البشر، فهناك ضرورة لمقاربة متعددة الاختصاصات، واللي تسائل عدة قطاعات حكومية، العدل، الصحة، الأمن ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

في ميدان الأمن، هناك محاربة الشبكات الإجرامية، كيف ما ذكرتو الحالة ديال الدار البيضاء تم تفكيك ديال الشبكة يوم 25 يناير 2010 و6 ديال الناس اللي تحالوا على المحكمة ديال الدار البيضاء، وهناك كذلك المجهودات ديال وزارة الصحة من خلال الإصلاح الاستشفائي ومن أجل كذلك وضع أخلاقيات المهن الطبية.

وفيما يخص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، كان عدة أعمال بشراكة مع المكونات ديال القطب الاجتماعي، كنتعرفوا أن الوزارة كنتشغل مع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، اللي هما مؤسستين عموميتين تحت الوصاية ديال الوزارة، هناك الدعم ديال التكفل في المراكز الاجتماعية ديال الاستقبال، هناك 19 ديال المراكز اللي كنتستقبل الأطفال المتخلى عنهم، المبلغ اللي تدفع 2,5 مليون ديال الدرهم في 2009، وكان 2300 ديال الأطفال اللي استفادوا من هذا التكفل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، إن كان هنالك تعقيب الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على جوابكم القيم، مطمئنين لاهتمامكم وحرصكم على تطبيق القانون في هذه الجرائم، اللي ترتكب في حق الطفولة البريئة،

لكن، السيدة الوزيرة، هناك الظاهر ة بدأت تتسع بشكل كبير، وأصبحت تهدد المجتمعات في عدة دول من العالم، بل أكثر من ذلك هناك مافيات عالمية الآن، أصبحت تشتغل في هذا المجال، مما يورق المجتمعات الدولية، ومن بينها المغرب بطبيعة الحال الذي كان يضرب به المثل في الاستقرار.

للأسف بدأت هذه الظاهرة تتسع، وسائل الإعلام التي تابعت أحداث الاختطاف، ولا زالت تتابع هذا الموضوع هي المرجع في هذا الباب، مما جعل المواطنين والمواطنات خصوصا أثناء الوضع وفي المستشفيات العمومية والخاصة يعيشون على أعصابهم من كثرة الملح والخوف الذي ينتابهم، انتشار الظاهرة في جل المدن المغربية، حيث لا يقتصر الأمر على الدار البيضاء فقط، بل على جميع المدن.

السيدة الوزيرة،

هناك تشريعات رائدة صادقت عليها بالإجماع داخل البرلمان بغرفتيه، بعدما أحالتها علينا الحكومة مشكورة، تحمي حقوق الطفل، قانون الكفالة، قانون الأطفال المتخلى عنهم الصادر في 2002، ومدونة الأسرة الصادرة في 2004، ومدونة الشغل، ولكن للأسف هناك تجاوزات لم تستطع هذه القوانين، وبكل الحمولة التي تحملها حماية حقوق الأطفال، وخصوصا الرضع منهم.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، مرة ثانية من جديد أين هو الخلل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

فعلا إلى حيننا نظرحو السؤال أشنو هو الحل المناسب؟ هو أننا إلى الجانب الأمني ديال ضمان الأمن داخل المستشفيات، هناك الجانب ديال حماية النساء وضمن استقلاليتهم من أجل أنهم يتكفلوا بالأطفال دياهم بطريقة جيدة، وبالأخص كايين عدد ديال الأعمال اللي كيقوم بها القطب الاجتماعي من أجل الحماية والإدماج الاجتماعي للأمهات العازبات، بالإضافة إلى الدعم ديال الجمعيات الغير حكومية اللي كتعمل في هذا الميدان، واللي كتأخذ المبادرات لصالح الأمهات العازبات.

ففي وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن كنعملو على فتح فضاءات متعددة الاختصاصات في جميع جهات المغرب، كايين أورش كثيرة اللي هي الآن نتمشاو إن شاء الله اللي غادي تلقى التوزيع ديا لها في نهاية هاذ السنة، باش نضمنو لكل جهات المملكة أنه تكون فيها فضاء لاستقبال النساء ضحايا العنف ولإعادة التأهيل دياهم من أجل أنهم يندمجوا داخل الحياة الاجتماعية.

كذلك كايين وحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل اللي كنتمشي للشارع عند الناس اللي هما كييعيشوا في وضعية الشارع، بالإضافة إلى الأطفال هناك الأمهات العازبات بالدرجة الأولى، اللي كيتتم الإنقاذ دياهم والمساعدة دياهم لأنهم كيلقاو راسهم في ذيك الوضعية كيكونوا فعلا معرضين أنهم يوقع بهم ما يوقع، واللي جا يهضر معهم يقول لهم ندي لك دري ولا هذا يعني كتكون عليهم واحد الضغوطات اللي تجعلهم كيخضعوا لها.

هناك كذلك برنامج "تمكين" اللي هو محاربة العنف ضد النساء وتقوية استقلالية النساء، اللي هو من خلاله نخلق مجموعة من الفضاءات، هناك التكوين اللي هو أساسي للفاعلين المحليين، واللي قمنا بعدة دورات تكوينية اللي استفادوا منها بالإضافة إلى الفاعلين الجمعيين، المنتخبين المحليين، وكذلك الأمن والدرك الملكي ووزارة الصحة في الميدان ديال التكفل بالأطفال في وضعية صعبة، وهاذ الشئ كلو بفضل مجهود الجميع، وإن شاء الله غادي نستطعو أن نتغلب على هذه الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر لكم السيدة الوزيرة على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول معاناة مرضى الروماتويد، والكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد شريخ أحمدو أادابدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، مرض الروماتويد هو أحد الالتهابات المزمنة التي تنشأ من خلل في الجهاز المناعي للجسم، وتصيب الأغشية

المبطن للمفاصل، خاصة الصغيرة مثل مفاصل اليدين والرسغين، ويبدأ بتبيسهم والتهابهم، وفي الحالات المتأخرة قد يزيد الوضع تفاقمًا ليحدث تلفًا تدريجيًا للمفاصل واعوجاجًا وتشوها في بعضها.

كما أنه، السيدة الوزيرة، يعتبر كذلك أحد الأمراض المناعية الذاتية، التي يوجد بها أكثر الالتهابات المفصليّة شيوعًا، حيث يصيب ما بين 0,5% و 1% من المغاربة بمعدل 75% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و 55 سنة، كما أنه يصيب أي مرحلة عمرية من الطفولة إلى الشيخوخة.

ومن المعلوم أن هذا المرض يتسبب في تدمير تدريجي للمفاصل إذا لم يعالج مبكرًا، مما ينجم عنه إعاقات وآثار نفسية ومهنية على المريض، بل إن هذه المعاناة تتجاوز المرضى لتصيب حتى أفراد عائلاتهم ومحيطهم الأسري كله، خاصة الأطفال لما لها من انعكاسات اجتماعية جانبية للمرضى.

ونظرًا لتخلف هيئات التعويضات الاجتماعية على القيام بأي مجهود لمصلحة هذه الفئة من المرضى، وأمام غياب الرعاية الصحية الضرورية، وانعدام الدعم الفعال والتحمل الشامل من لدن الصناديق المدبرة لنظام التغطية الصحية، واستمرار تحمل المرضى 30% من تكاليف العلاج، نود، السيدة الوزيرة، أن نسألكم:

ما هو المانع من منح التغطية الشاملة لمصاريف العلاج طالما أن المرض يوجد ضمن قائمة الأمراض الخطيرة والمزمنة التي يشملها التأمين الإجباري على المرض؟

وما هي التدابير والإجراءات والسبل المتخذة لرفع العراقيل التي تحول دون ولوج مرضى الروماتويد للعلاج؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة يامينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية أريد أن أشكركم السيد المستشار ل طرحكم هذا السؤال لأنه يتعلق بمرض مزمن، اللي هو ما معروفش، ومكتوني حتى بالنسبة

إلى أنني نبحت أكثر بهذا المرض اللي كيف قتلوه هو مرض التهاب المفاصل، هو مرض حقيقة اللي تعطي بالإضافة إلى كل ما قلت من الإعاقات، يعطي آلام كثيرة وكبيرة لا تطاق، هو يصيب ما يعادل تقريبا في بلادنا 170 ألف شخص.

بخصوص إشكالية التغطية لمصاريف العلاج الخاصة، أولا لقيت أنه هاذ المرض ديال الروما تويد سجلناه داخل وزارة الصحة من ضمن الأمراض ذاك 41، عندنا واحد اللائحة اللي فيها 41 مرض في هاذ اللائحة، ومن ضمنهم هاذ مرض الروماتويد.

بالنسبة للتغطية الصحية بالنسبة للمخترطين في التأمين الإجباري عن المرض (AMO)، يمكن أن أقول لكم فإن تحمل مصاريف العلاجات ليست مطروحة، أولا الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، بحيث لا يمكن أن يتجاوز الجزء الباقي على العاتق المؤمن سوى نسبة 10% من التعريف الوطنية المرجعية فيما يخص الأمراض المذكورة، إذا كانت عملية الاستشفاء قد تمت في القطاع الخاص، بينما تصل إلى 100% إذا تمت هاذ العملية ديال الاستشفاء داخل القطاع العام.

في حين أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) يغطي نسبة 70% من المصاريف إذا تمت عملية الاستشفاء بالقطاع الخاص، و90% إذا تمت في القطاع العمومي، وذلك طبقا للمرسوم 02.5.737.

أحنا في وزارة الصحة كذلك تنشرو بالخصوص للمعوزين والناس اللي متوفرش على التغطية الصحية، تنشرو الأدوية اللي تتكفل بهاذ المرضى، ولكن ملي بحتت كي يمكن لي بكل صراحة وصدق، كي يمكن لي أن أكتفي وأقول لكم بأن وزارة الصحة تشتري الآن 10 مليون ديال الدرهم من الأدوية الخاصة بهذا المرض، ولكن ملي بحتت لقيت ماذا نشترى؟ نشترى فقط الأدوية التي تخفف الآلام، أما الأدوية الحقيقية اللي يمكن لك تتكفل بها باش تداوي وتشافي ذاك المريض، في الحقيقة هي لا تباع في بلادنا نهائيا، يعني حتى اللي عندو وبغا يشري ذيك الأدوية الخاصة بالروماتويد، لهذا أشكركم على وضعكم هذ السؤال، لأن بين هناك واحد الثغرة، أن واحد المسألة غنشوفو كيفاش نداو ندخلو هذه الأدوية، وصحيح على أن هذه الأدوية حتى إذا دخلناها هي باهظة الأثمنة، حتى اللي عندو ومشى اشراها في الخارج هي في الحقيقة باهظة الثمن.

إذن نشكركم على طرحكم لهذا السؤال لكي نحاول أن نتجاوز على الأقل أننا نوفر الأدوية الخاصة بهذا المرض، تكون متوفرة في بلادنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، إذا لم يكن هنالك تعقيب ننتقل إلى السؤال الموالي.. الكلمة للسيد المستشار السيد عابد شكيل تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب ديالكم الصريح، وللأسف هاذي سنين والمغاربة يتألمون من هذا المرض، ولولا طرح السؤال ديالنا عليكم اليوم لما كانت وزارة الصحة تعترف بذلك وتهتم، باقي مهماتش، ولكن أصبح التفكير من عندك أصبحت تفكرين فيه، نتمنى بله منبعاوش إلا في المرحلة ديال النوايا وفي التفكير، بل نتمنى أن في القريب العاجل يخرج واحد البلاغ من وزارة الصحة وتقول لنا أشنا هي الميزانية اللي خصصت؟ وأشنو هما المراحل اللي قطعنا باش هاذ الدواء يصبح تيلحق للمغاربة.

لا تنسى للا طبيبة بأن ماشي ذاك الرقم اللي أعطيت هو الصحيح، بل الرقم الكبير هو اللي معمروفش بالخصوص في العالم القروي، الناس اللي تتألم من هذا المرض ولا يجدون الدواء وتخرج فيها أشياء اللي تتحشم حتى تمشي بها للأسواق.

ونحن نعرف بأن هذا المرض تيطرح، اللي هو مزمن، بصفة عامة تيطرح سؤال ديال الأنماط الحديثة للحياة، وتعرفوها وهي الرياضة البدنية ولو غير المشي على الأقدام، التغذية وخصوصا الكالسيوم، الوقاية لتشخيص المرض في بدايته، كذلك أش عملت الوزارة؟ أش عملنا لهذا المجتمع اللي كيتألم من هذا المرض؟

ماشى غير بوحدكم، تبيخص حتى وزارة الإسكان ووزارة الداخلية تشارككم لأن ما موجوداش حتى الفضاء الواجب اللي تبيخصو يكون في المدن باش يمكن للإنسان يكون عندو الدواء الحقيقي باش ميمكنش لهم يطيحوا بهاذ المرض، وكنتمناو منكم بأنكم تجربونا في القريب بما ستقومون به السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم تعقيب، تفضلوا.

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، وموضوعه هو تنفيذ الأحكام الصادرة ضد أعضاء الحكومة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، يحفظه بنمبارك، سيدي صلوح الجماني، البكاي بورجل، عبد المجيد الحنكاري، عبد الرحيم العلافي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيدة الوزيرة،

يعتبر ورش إصلاح القضاء من بين الخيارات الأساسية التي ترتكز عليها بلادنا لربح رهان التنمية، كما أن تنفيذ الأحكام الصادرة من مختلف المحاكم المغربية، باسم جلالة الملك، يجب أن تجد طريقها إلى التنفيذ كيفما كانت الجهة الصادرة ضدها الحكم، وأن الامتناع عن تنفيذ الأحكام يجعل قضاءنا في مأزق ودون جدوى.

وأريد هنا أن أثير قضية تعيين الطبيبات المتخصصات فوج 2007، إذ حكمت المحكمة الابتدائية بتاريخ 5 ماي 2009 ضد قرار وزارة الصحة بإلغاء القرار المطعون فيه، مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، والمتعلق بثبوت خرق المساواة في التعيين في الوظائف العمومية.

كما أن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي لصالح إحدى

الطبيبات، ومع ذلك، وكما يؤكد محضر الامتناع، أنكم، السيدة

الوزيرة، رفضتم الرضوخ للحكم بدعوى أنها مازالت محطة أخرى هي النقض، وكما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، أن النقض لا يوقف التنفيذ.

ومن هذا المنطلق، نود، السيدة الوزيرة، مساءلتكم:

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل صيانة حقوق المواطنين

المتمثلة في تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم؟

وما هي التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل جعل القضاء يسري

على الجميع؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة، أستسمح، الكلمة لكم في إطار الجواب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في البداية، السيد المستشار المحترم، بغيت أن أؤكد لكم على أن الحكومة بصفة عامة، ووزارة الصحة بصفة خاصة، وأنا بالضبط أحترم الأحكام القضائية التي تصدر باسم جلالة الملك، أنا أكن للقضاء كل التقدير والاحترام، يمكن لي نقول لكم أكثر من ذلك، أشاطر لأن ما عنديش الحق أنني ندير تعليق على حكم قضائي، ولكن كان معه الحق القضاء حينما قضى بما قضى، وغنفسر لك علاش؟

تذكرون الفوج 2007 ماذا ترتب عنه من وقفات واحتجاجات، ومن أسئلة حينما تم تعيين هؤلاء الطبيبات في هاذ المدن، وبالخصوص المدن النائية والمدن اللي كان فيهم خصاص، آنذاك بطلب من العديد من الفرق، من ضمنهم الفريق ديالكم، قلتيو لنا الله يخليكم شوفوا عاود ثاني، أعيديوا النظر وحاولوا أنكم يعني ترضيو بتعيينات أخرى، واخا ماشي الرباط والدار البيضاء، جلسوا معهم واسمعوا منهم وشوفوا كيفاش يمكن لنا نرضيو هاذ الطبيبات بتعيينات أخرى، في ذاك الحين مشاوا 30 امرأة، عندي هنا الإحصائيات، كان عندنا 36 من ضمن 206 ديال النساء فقط، هاذو هما اللي ادعاونا، الباقي ابديل تنحلو لهم المشاكل، عوض بركان بغات الناظور، عوض الناظور بغات وجدة، عوض بولمان بغات تاونات، إلى آخره.

هاذوك التعيينات اللي جات فيما بعد بناء على الطلب ديال العديد من الجهات أن حاولنا أننا نوفقو ونحاولو نساعدوهم، ذاك القرارات اللي جات من بعد، هما اللي أدلو الطبيبات اللي مشاوا تيدعيو وبنت عليها القضاء، أشنو قال القضاء في الحثيات وفي التعليل ديال الحكم؟ بني على أساس إلغاء القرار لعدم الإنصاف والمساواة في التعيينات بين جميع الطبيبات، عادي، القاضي يحكم بالوقائع والقانون، ما تيدخلش في الحثيات اللي أداتنا أننا نراجعو المواقف ديالنا.

على أي حال، احنا عندنا 2007، 2008، 2009 تم التعيين ديال 498 طبيبة من أصل 815 ديال الفوج بكامله بنساء ورجال، هاذ 498 منذ 2007 تمت فقط في الفوج ديال 2007: 36 دعوة

قضائية، وفي 2008 تمت فقط دعوتين، علاش ما بقاوش الناس تيدعيو؟ لأنه ناقوا في المعايير، وشافوا بأنه كاين هناك فيما بعد انتقالات حسب الاستحقاق، وأعطيناهاهم لهاذ النساء بالخصوص المتزوجات، وعندهم أطفال واحد الامتياز.

إذن اليوم مطالبين بماذا؟ مطالبين بإلغاء القرار، إذن سيلغى القرار، وسيتم تعيين آخر، وإلى طبقنا وعلى فرض، وماشي هاذ الشي اللي طلب منا القضاء، أننا دخلنا ذاك النساء غادي ندخلو 498 بالإضافة إلى فوج 2010 غادي يكون المستشفيات اللي عاد عمرنا هاذ السنة...

السيد رئيس الجلسة:

يمكن لكم الاحتفاظ ببعض المعطيات على مستوى التعقيب، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم، وإن كان جوهر سؤالنا هو عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد أعضاء الحكومة بصفة عامة، إلا أن قضية الطبيبات المتخصصات فوج 2007 عرفت خروقات وتجاوزات في التعيين وفي الانتقال، إذ عينت الوزارة 11 طبيبة متخصصة من نفس الفوج في أماكن بعيدة عن بيت الزوجية، ثم تراجعت في 6 مارس 2009 لتعيد تعيينهم على بعد أقل من 100 كلم عن بيت الزوجية.

ولدينا في الفريق الحركي أسماء المستفيدين من هذا الامتياز، بل الغريب في الأمر أن تعيينهم كان قبل التاريخ الرسمي الذي هو 2008/04/14، كما هو الشأن في تعيين دكتورتين بمسشفى ابن سينا بالرباط، تخصص أمراض الجلد والتشريح الدقيق، وأخرى بمديرية الأدوية بالرباط.

لهذه الأسباب كلها، لجأت بعضهن للمحكمة من أجل إنصافهن، وهو ما تم بالفعل، إلا أنه مع كامل الأسف امتنعتم عن تنفيذ الحكم، والسيدة الوزيرة، ها هو الآن عندي محضر ديال الامتناع.

ومن هذا المنطلق، ولهذا نلتمس من الجهات المسؤولة السهر على تطبيق القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت أن أؤكد فقط للسيد المستشار أننا لم نمتنع بتاتا على التنفيذ، أولا كايين هناك أحكام ابتدائية، تم استئنافها، وكما تعلمون على أنه الاستئناف يوقف التنفيذ، ثم هناك ملفات اللي حقيقة تم النطق بها استئنافيا ونهائيا، اللي تقدمنا بالنقض والإبرام، بطبيعة الحال النقض والإبرام متوقفش التنفيذ، ولكن تقدمنا أمام القاضي بطلب إيقاف التنفيذ اللي مازال لم يبت فيه، ولكن احنا ما تسيناش أن قاضي المحكمة يبت في إيقاف التنفيذ، راه لو كان بعلمكم راه يوم الأربعاء، أي غدا إن شاء الله، راه تم الاتصال بمهاذ النساء باش نشوفو كيفاش غادي يتم تعيينهم، لأنه المحكمة ما حكمتش لإرجاعهم إلى أماكن سكناهم، حكمت علينا بإلغاء القرار، إذن غادي نشوفو تعيينات أخرى حسب حاجيات وزارة الصحة، وهاد الشيء اللي خصو يكون، لأنه لا يمكن أن 36 امرأة حيث دعائنا تبقى في المنزل ديلها، ولكن من باب الإنصاف إذا حكمت المحكمة على هاذ 36 حص 498 امرأة تدخل كذلك لبيت الزوجية.

كايين هناك نساء من هاذ الأفواج 2009/2008/2007 اللي في وضعية جد صعبة، اللي هما حوامل، اللي خلاو وليداهم ورجاهم وبعض المرات أفراد من الأسرة ديلهم امراض، ومشاو وضحو وأدوا الواجب الوطني ديلهم، وما هو هذا في الحركة الانتقالية، وأنا سعيدة أنك سطرت على أن الاستثناءات اللي ذكرتها كانت قبل التعيين، نعم كانت هناك استثناءات من قبل، ولست أنا المسؤولة عنهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ومنتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة دائما، موضوع السؤال هو انتقال وتعيين الطبييات المتخصصات، لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة مستشاري الفريق، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السجح الرئيس،

السادة الوزراء،

دأبت وزارة الصحة منذ الاستقلال إلى حدود 2007 على إتباع طريقة معينة بخصوص تعيين الطبييات المتزوجات بالقرب من بيت الزوجية. بمسافة لا تزيد عن 100 كلم، الأمر الذي ظل مثار استحسان من طرف أسرة الصحة، لما يتضمنه من احترام للحقوق الأسرية، منصوص عليها في مدونة الأسرة، وحقوق الأطفال وكذلك الموثيق الدولية.

إلا أن وزارة الصحة عمدت في المدة الأخيرة على معايير غير واضحة فيما يخص تعيينات الطبييات المتخصصات، لا تحترم مبدأ الشفافية والوضوح، وتخرق حقوقهن في العيش الطبيعي بين أحضان عائلتهن وذويهن، وهو الأمر الذي أصبح يؤثر بشكل كبير على نفسيتهن وأدائهن على حد سواء، مما دفع العديد من الطبييات المعنيات بالأمر إلى اللجوء إلى القضاء لحل النزاع القائم بينهن والوزارة وعليه، وأمام هذه التعيينات التعسفية، والتي خلفت استياء كبيرا في أوساط الجسم الطبي، والتي خرقت مبدأ المساواة في التعيين في الوظائف العمومية، فإننا نساألكم عن الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها بعد أن قال القضاء كلمته في قرارات التعيينات الصادرة عنكم؟ ومتى ستقومون بتنفيذ الأحكام القضائية وأيضا صرف أيضا مبلغ 1000 درهم يومي عن التأخير في تنفيذ الأحكام لصالح الطبييات المتخصصات، الحكم الذي امتنعتم عن تنفيذه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

أولا وزارة الصحة وضعت معايير واضحة وشفافة ونزيهة لا بالنسبة للتعيينات، ولا كذلك بالنسبة للانتقالات، إذا قررنا - يمكننا لنا أن نجلس، وهاد الشيء قلته وكررتة عدة مرات - على أن النساء المتزوجات خصهم يبقوا داخل بيوتهم في هاذ المحور الرباط والدار

البيضاء، ندخلو جميع النساء، ما كاينش استثناء، ما كاينش فقط التخصصات، وما كاينش فقط فوج 2007، وما كاينش فقط 36 امرأة طبية.

أنا أقول ما بين 2007 و2009 تم تعيين 498 امرأة اللي في هذه الحالة، ومتنهضرش على المرضات، ومتنهضرش على الطبييات، والمرضات والطبييات في الطب العام اللي حتى واحد ما كيدافع عليهم اللي هما في الجبل، اللي هما في أنكفو، اللي هما في ازيلال، اللي هما في الثلوج، وكيقطع الطريق، وكيضحيو بالأسر دياهم، حتى هما حصنا ندافعو عليهم.

إذن إذا دافعنا على 36 امرأة، حصنا ندافعو على جميع النساء، وندخلو كل النساء، مع العلم أنها تشكل أكثر من 50%، وحسب الأفواج نتاع التخصصات ما بين 60 و80% مع بعض التخصصات التي تكون 100% بالنسبة للنساء.

أشنو هي المسطرة اللي كتبعو؟ أولا هذه مسطرة اللي وضعناها، ماشي وضعتها وزارة الصحة لوحدها، كل النقابات الأكثر تمثيلية اللي هي 7 داخل وزارة الصحة، كلها شاركت لوضع المعايير، هاذ المعايير أولا بالنسبة للأطباء الأخصائيين هي القرعة، تيكون حتى نفتحو المناصب حسب التخصصات في المستشفيات اللي عندها نقص، وتكون هناك قرعة، وتيكون هناك تعيين حسب القرعة، ثم بالنسبة للأطباء في الطب العام كاينة هناك مباراة، اللي بغايجي لوزارة الصحة، ويمشي للمناطق اللي عندنا فيها الحاجة، ويمشي للمراكز الصحية المغلقة مبارك مسعود، هاهي كاينة م باراة يجيو يدوزوها، بالنسبة للصيادلة نفس الشيء.

بالنسبة للحركة الانتقالية كاين هناك كيف قلت معايير شفافة، من بعد تنداو احنا بالحركة الانتقالية، تنقلو حسب المعايير، إذن كاين ضوابط، كاين التنقيط، ثم كاين المناصب اللي مفتوحة في المستشفيات، وكل واحد حسب التخصصات وحسب التنقيط اللي جاب، كيكونوا النقابات حاضرة، وتيبعوا ذاك العملية باش كتمر بكل نزاهة وشفافية ثم ملي تخرجوا تينقلوا، هاذوك هما اللي تخرجوا كيخويو لنا ذاك المناصب في داخل هاذ المستشفيات، هما اللي تيجيو من بعد التعيينات ديال الأطباء الجدد، كنا في الماضي أشنو كنا تديرو؟ دابا غير السنة الماضية، وكنا مغاديش نقاو كنعملو بها هذه السنة، أنه ملي الطبية مكتبغيش تلتحق باش تعوض طبيبة أخرى، تنقلو لديك الطبية

تصير بحال اللي وقع في زاكورة، دابا لن نقول لها أن تصبر، ما يمكنش امرأة تضحي وواحدة أخرى متبغيش تضحي.

السيد رئيس الجلسة:

يمكن لكم الاحتفاظ ببعض عناصر الموضوع في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب عن جواب السيدة الوزيرة. المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش : شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة الجواب اللي قدمتي، السيدة الوزيرة، على سؤالنا، وكذلك جوابكم على سؤال زملائنا وتعقيبيكم كذلك فيه الكثير من جوانب العبث والسريرية، وأنا غادي نشرح لك بكل وضوح وبلا ما نكثر في الهضرة فين هما الجوانب ديال السريرية.

تكلمت في الجواب ديالكم ثلاث مرات على أن جميع العمليات تمت بناء على الاستحقاق وبناء على الشفافية وعمليات نزيهة، وهذا كلام فيه الكثير من المبالغة، والدليل على ذلك اعطينا جواب واضح حول التعيينات التي تمت قبل تاريخ 2009/07/14، والتي همت 11 طبيبة، فيهم حالات وأنت كتعرفها جيدا، السيدة الوزيرة، اللي استافدت من التعيين في شفشاون، وانتقل راجلها إلى مراكش وعينتها في مراكش، وانتقل إلى الدار البيضاء وعينتها في الدار البيضاء، كل الاعتبارات ديال الزبونية وديال المحسوبية، ولا علاقة له بهذا الخطاب اللي أصبح من كثرة ما يستهلك أصبح متهافت.

ثانيا، الموضوع اللي كنتكلمو عليه في السؤال ديالنا ديال هاذ الطبييات اللي شعروا بأهم مظلومين، مشاو للقضاء، والمحكمة حكمت لصالحهم ابتدائيا واستئنافيا، وأنتم كوزارة ترفضون تنفيذ أحكام تصدر باسم جلالة الملك، اللي حكم في الموضوع اللي تكلمتو فيه، وكتقولوا فوق هذا وذاك بأن ه احنا لم نمتنع، الوثيقة التي بين يدي فيها محضر امتناع، هاهي موقعة، ملف التنفيذ عدد 2006/10/01 بتاريخ 05/17، موقع، في الخلاصة ديالو السيدة حديجة الكرداس، اللي هي المسؤولة ديالكم في قسم المنازعات، كتقول بأنه "لا يمكن لنا كوزارة تنفيذ الحكم إلا بعد البت النهائي"، البت النهائي يعني امشيتو للنقض والإبرام، النقض والإبرام في القانون لعلمك، السيدة الوزيرة، الاستئناف اللي قدمته لم يقبل شكلا، لأنه تم خارج الأجل القانوني.

إلى كنتو أنتم الوزراء ما كنتحرموش أحكام قضائية، كيفاش غادي نطلبو من مواطنين عاديين يحافظوا على الأحكام القضائية؟ أنتم مطالبون باحترام هبة المؤسسة القضائية.

كاينة أحكام قضائية صدرت ضدكم، وبغرامة 1000 درهم عن كل يوم تأخير، هاذيك 1000 درهم راه ما غتخلصيهاش أنت، السيدة الوزيرة، من جييك، غادي تخلصيها من المال العام، من هاذوك المواطنين اللي كيغرقوا، ولذلك كفى من العبث، اعطيو للناس حقهم، والتزموا بتنفيذ أحكام القضاء إلى بغيتو الناس يصدقوكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، إن لم يكن هناك تعقيب، كاين تعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلوا.

السيدة وزيرة الصحة:

أنا ضميري مرتاح لأن الشفافية والنزاهة كاينة، وهذا معترف به من طرف الجميع، أنا ما قاطعتكمش، السيد المستشار، إلى اسمحتو خليني نكمل كلامي، النزاهة والشفافية وأنا غادي نفسر لك علاش فين كاينة النزاهة والدليل دياها، هو أنه استرجعوا الناس الثقة في وزارة الصحة بدليل أنه في 2008 و2009 لم يتم أي طعن بخصوص العيينات، ولم يتم أي طعن بخصوص الانتقالات. أما بالنسبة للتعينات اللي تحدثتو عليهم، سولو من عينهم قبلي، هادوك هما اللي مسؤولين، أما أنا ما عمري ما عينت، وما عمري ما غيسمح لي ضميري أنني منكونش عادلة، وما نحققش المساواة والإنصاف بين الجميع، كونوا على يقين.

أما بالنسبة للحكم، ماشي رفضنا الأحكام، أنا كيف قلت لكم، تقدمنا بإيقاف التنفيذ، ولكن رغم ذلك بطبيعة الحال غادي ننفذه، لأن إيقاف التنفيذ في غالب الأحيان غادي يترفض نظرا للأسباب اللي جيتي بها، ولكن غادي يتلغى، نعم، معلوم غادي ننفذ هاذ الأحكام، وغادي يتلغوا، وغادي يتم تعيين آخر بالنسبة لهاذ الطبييات حسب المعايير وحسب الحاجيات.

راه كلكم دائما تتادون على أنه كاين هناك خصاص، ولكن الخصاص شكون اللي غادي يملأه إذا لم يملأه هاذ الأطباء وهاذ الطبييات اللي هما شابات وشباب، واللي الدولة صرفت أموال عليهم باش يخدموا، راه ما كاينش المغرب النافع والمغرب غير النافع.

المناطق النائية كذلك محتاجة لهؤلاء الأطباء، وماشى 36 طبية من ضمن 498 طبية، أنا نبغي بأنكم تصفقوا وننوه بذيك 498 اللي بصمود، وناضلوا ومشاو وخدموا الوطن دياهم، وخدموا المغاربة، وخدموا بلادهم، هاذوك هما اللي خصنا نزوه بهم، ماشي ننوه ب 36 طبية من واحد النوع ما بغاوش يخدموا بلادهم، نعم غادي نلغيو القرارات لأننا نحترم القضاء، وسيتم تعيينهم في المناطق اللي احنا في حاجة إليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، ومنتقل إلى السؤال الرابع الموجه للسيدة وزيرة الصحة دائما، وموضوع السؤال هو تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالعالم القروي بسيارات الإسعاف، والكلمة لأحد السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا الأستاذ السي السنيتي:

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعيش العالم القروي أوضاعا صحية صعبة، تتجلى في ضعف

الخدمات الصحية وقلة المستشفيات وبعد المراكز الصحية عن الساكنة

نظرا للظروف الطبيعية كالتضاريس الوعرة وصعوبة الوصول إلى

المستشفيات، ونظرا كذاك لعدم اهتمام وزارتكم بهذه الشريحة العريضة

من المواطنين المغاربة، التي عانت ولا زالت تعاني من إهمال حكومي

متواصل ومستمر وعدم استجابة الحكومة لأبسط الضروريات، فالعديد

من المستشفيات والمراكز الصحية بالعالم القروي لا تتوفر على سيارة

إسعاف، وهو ما يسبب معاناة حقيقية للسكان، تصل في بعض

الأحيان إلى نقل النساء الحوامل بوسائل نقل بدائية أو اللجوء إلى النقل

غير المنظم، بل إن بعضهن يضعن مواليدهن في الخلاء أو على متن

الشاحنات والسيارات، وهو ما يؤدي السيدة الوزيرة المحترمة في

حالات عديدة إلى وفاة المواليد والأمهات على حد سواء.

وفي هذا السياق، السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لضمان تزويد سائر المستشفيات والمراكز الصحية بالعالم القروي بسيارات الإسعاف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ تزويد وسائل النقل وبالخصوص سيارات الإسعاف بالعالم القروي، أصبحت ضرورة وداخلة في إطار مخطط العمل المدمج والمتكامل، اللي هو خاص بالعالم القروي، واللي أعطيناه أهمية بالإضافة إلى المراكز الصحية نبقاو في مجال فتح بالنسبة للجماعات اللي ما تيتوفروش عليها، بالإضافة إلى فتح المراكز اللي هي مغلقة، خصنا الآن ندعمو أكثر وأكثر أولا من جهة الفرق المتنقلة، هذا هو اللي أساسي، وكذلك التزويد بسيارات الإسعاف.

احنا دابا الآن ابدينا تنرفعو من العدد ديال سيارات الإسعاف اللي نقتنيها، وليس هناك مستشار أو رئيس جماعة، يعني الطلب الوحيد بعض المرات ملي تيبغي، لا مركز صحي لا دار الولادة، تقول لي اعطيني غير فقط سيارة الإسعاف، وهذا يبين الأهمية ديال سيارة الإسعاف والدور اللي يمكن لها أن تلعبه في إنقاذ حياة.

ما بين 2008 و2009 اقتنينا 130 سيارة إسعاف، بطبيعة الحال سترون العدد، هاذ السنة سنقتني 70 سيارة مقابل 28 سيارة في 2007، بالإضافة إلى الفرق المتنقلة اللي تحتاج إلى نوع آخر ديال السيارات الرباعية.

سنعطي الأسبقية أولا لدور الولادة، هدفنا أن هاذ السنة كل دور ولادة خصها تتوفر إلزاميا على سيارة إسعاف، هذا هو البديهي ديال البديهي، بعد أن دار الولادة يكون عندها باش تنقذ سيارة الإسعاف، واحنا ماشيين تدريجيا على أساس أن كل جماعة من الجماعات تتوفر كذلك على سيارة إسعاف.

احنا عارفين بأنه الجماعات المحلية، ومشكورين أنهم كلهم تقريبا يقتنون سيارات الإسعاف، الآن أطلب كذلك في إطار المبادرة الوطنية أنهم يساعدونا لأنه 2275 تقريبا جماعات اللي كايته، إذن صعب مرة واحدة أن نشترى 2300 سيارة، إذن احنا نشكرو الجماعات المحلية اللي تتقوم بمجهود في هذا المجال، وتساعدنا في نقل المرضى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة أشكركم على جوابكم.

السيدة الوزيرة، نحن لا ننكر ر أبدا المجهودات التي بذلت وتبذل حاليا، ولكن السيدة الوزيرة هناك بعض المناطق التي نعطيها عناية، وهناك مناطق وجهات وأقاليم لازالت تعاني ليومنا هذا من خصاص كبير، السيدة الوزيرة، سواء في هاذ سيارات الإسعاف ولا كذلك في العدد ديال الأطباء والمرضين.

نحن لا ننكر، السيدة الوزيرة، نحن نعترف بالمجهودات التي بذلت وتبذل حاليا، وهناك خصاص، السيدة الوزيرة، في بعض الأقاليم، وأذكر منها على الخصوص جماعة موقريصات إقليم وزان دابا حاليا. نلتمس من سيادتكم، السيدة الوزيرة المحترمة، الزيادة في عدد الأطباء والمرضين، حيث تتوفر الآن على طببية إذا عاقها عائق ولا كانت شي مشكلة لا قدر الله، وذهبت لحال سبيلها، من الذي سيتولى منصبها؟

وبالتالي، السيدة الوزيرة، هذا نوع لا يقبله العقل، وبالتالي كذلك تزويد المركز الصحي بسيارات الإسعاف، هاذي اللي قلنا، السيدة الوزيرة، نلتمس من سيادتكم المتخمة باش تديري سيارة الإسعاف، راه في الزيارة التي قام بها سيدنا نصره الله لإقليم شفشاون راه دعمكم وعاونكم، راه أعطى واحد العدد ديال (les ambulances) للجماعات، وبالتالي، السيدة الوزيرة، استثنيت جماعة موقريصات وبعض الجماعات الأخرى.

وبالتالي خصكم تاخذوا هاذ المسألة، السيدة الوزيرة، نحن في تضاريس وعرة في مناطق جبلية، وبالتالي لا يعقل على أن دابا الآن سيارة الإسعاف هي في (réforme) واقفة، وبالتالي تبقى المسائل ديال

المواطنين والصحة هي الإنسان اللي خصو يدافع عليها، واللي خصها تكون موجودة.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كذلك تزويد المركز الصحي بثلاجات لحفظ الأدوية، ما عندهم، كذلك ضرورة توفير جهاز تسخين "الراديو" بالمركز الصحي لهذه الجماعة، ضرورة توفير جهاز تسخين الماء بالنسبة للمولدات القابلات، كذلك ضرورة إصلاح وترميم المركز الصحي، كولو دابا، السيدة الوزيرة، كولو تيعاني خاصة في فصل الشتاء، (la sécurité) ماكيناش بالنسبة للطالبات المرضيات، كذلك تأمين السكن للعاملين بالمركز الصحي، توفير الحراسة بالمركز الصحي ليلا ونهارا.

كذلك، السيدة الوزيرة، بالنسبة لجماعة الزغمي والجماعات الأخرى، ضرورة الزيادة في عدد الأطباء بهذه الجماعة، وصل في الماضي إلى خمسة أطباء، الآن تراجع إلى اليوم إلى طبيين فقط، علما أن الساكنة تتجاوز 39 ألف نسمة، وعدد الولادات يتجاوز 70 ولادة شهريا، ضرورة الإسراع بإخراج المستشفى المحلي إلى حيز الوجود. السيدة الوزيرة، نلتمس منكم عدد من المطالب، اللي غادي أسلم لكم في آخر الجلسة، الله يجازيكم بالخير، وتتمناو باش تبدلوا مجهود آخر حتى نصطف ونتهياً ونتحقق بسائر الدول المتقدمة في المجال الصحي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ السني، أهيت حقا في الكلام، ولا حق لي في أن أتكرم ولو بثانية على أحد، الله يجازيكم بخير، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيد وزيرة الصحة:

أنا فقط بغيت نقول لكم، السيد المستشار، أنا على كل استعداد أني نتوصل بطلبكم وندعم المركز الصحي اللي تحدثتم عليه بالوسائل الضرورية، وإلى كان خصو شي ترميم وشي تجهيز، نحن على كل استعداد أننظر طلبكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا لها على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول المعايير

المعتمدة.. وقبل هذا طبعاً أريد أن أعلن للسادة المستشارين على أن التزامات طارئة حتمت على السيد وزير الاقتصاد والمالية مغادرة القاعة، وطلب إرجاء أسئلته إلى آخر هذه الجلسة، ولذلك ننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول المعايير المعتمدة لمنح المركز السينمائي المغربي الدعم المالي للأفلام السينمائية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعدواي، بناصر أزكاع، عمر أدخيل، عمر مكدور، لحسن بلبصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كشفت التقرير الصادر مؤخراً عن المجلس الأعلى للحسابات العديد من الاختلالات التي يعرفها التسيير المالي للمركز السينمائي المغربي، كما أن الملاحظ والمسجل والمثير للجدل هو السخاء اللامحدود لهذه المؤسسة في تقديم الدعم المالي العمومي لبعض المشاريع والأفلام السينمائية وبعض المخرجين السينمائيين.

أمام هذه المعضلة، نسائلكم، السيد الوزير، أولاً ما هي المعايير

المعتمدة لمنح الدعم المالي العمومي من طرف المركز السينمائي المغربي للأفلام السينمائية والمشاريع كذلك الخاصة بالتلفزة بصفة خاصة بالنسبة للإذاعات الجهوية؟

الموضوع الثاني الملاحظ، وهو وكون الأفلام القصيرة، والتي

تكتسي صبغة جهوية لا تستفيد إلا نادراً من الدعم المالي العمومي،

وأن الاستفادة المقدمة غالباً ما تكون هزيلة، ولا تفسر ذلك المجهود الذي يقوم به المخرجين والمشرفين على هذه الأفلام.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السادة المحترمين في الفريق الحركي على طرح هذا السؤال الذي تتقدم الحكومة للجواب عنه بعد أن جاءت في الأسبوع الماضي، وسحب السؤال دون أن تخبر، لكن لا بأس.

الموضوع هذا كما طرحتموه، السيد المستشار المحترم، نضعه في سياق، المغرب في معركة من أجل إثبات الذات، وإثبات الذات يتم على مستويات عديدة، بما فيها المستوى الثقافي والإشعاع الثقافي المواكب الذي يرافقه.

وتعلمون أن القوى العظمى في المجال السينمائي كلها وبدون استثناء تصل إلى مرتبتها تلك، كقوة عظمى يحسب لها حسابها، لأنها وظفت الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة من أجل دعم قطاع الإنتاج السينمائي.

نحن المغاربة مجتمعون على ذلك، نريد أن تنبأ المكانة التي نستحقها كبلد ذو حضارة، وبلد ذو مستقبل زاهر في كل المستويات وفي كل الحانات. بما فيها هذا القطاع، من أجل ذلك تم خلق ما يسمى بصندوق الدعم السينمائي منذ سنة 1980، معناه أن هناك إستراتيجية ديال الدولة قديمة في هذا المجال، ويجب علينا أن نحينها ونطورها وندعمها. مجموعة من المعايير بطبيعة الحال، الأمر يتعلق بالمال العام، والم ال العام مفروض على من هو مؤتمن على صرفه أنه يتقيد بمجموعة من الضوابط، وتلك الضوابط يضبطها بالدرجة الأولى قرار وزاري مشترك بين وزير الاتصال ووزير الاقتصاد والمالية.

ونحن بصدد تحسين هذا القرار المشترك، مجموعة من المعايير الأساسية، أذكر من بينها الجودة المهنية، والانسجام والتماسك في القصة والتجربة المهنية للمخرجين، يعني مجموعة من الضوابط الأساسية بصرف النظر عن المتابعة للهيكلة المالية والميزانية من أجل أن يتم صرف المال العام فيما يجب أن يصرف فيه.

يبقى الموضوع الثاني، أعتقد حتى لا يضيع الوقت سأرجع إليه في محطة لاحقة.

شكرا.

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص السحب، السيد الوزير، هو كما وقع بعد لحظات، وهو هناك أمر طارئ للسيد الوزير المالية، وبالتالي تأخرت الأسئلة، في الأسبوع الماضي كذلك كان هناك فريق انسحب، وهناك خلل في طرح الأسئلة.

السيد الوزير،

نحن طرحنا هذا السؤال، وهدفنا هو أولا الخروقات التي تقع من حين إلى آخر بالنسبة لهذا الموضوع، مؤخرا وقع خرق كذلك بالنسبة للقانون في المشاريع التي قدمتها التلفزة الج هوية للعيون يوم 2010/06/07، وأنتم ربما على إطلاع كامل بالنسبة لهذه الخروقات التي تمت وللصفحة التي كان من المفروض بأن يشارك فيها الجميع وبأنها كانت مقررة يوم 2010/06/07، فبالتي تنفتح الأطراف يوم 06/06 يعني قبل الموعد المحدد بيوم، إذن نخاف السيد الوزير: أولا: بلنك هناك الكثير من الشرائك الجهوية المتواجدة بعين المكان، والتي لها عمل جبار تقوم به المعاهد مع هذه الشركة، ونفاجأ بعدم إشراك هذه الشرائك.

ثانيا: نتمنى بالنسبة للصندوق أن يكون صندوق الدعم السينمائي كذلك خاضع لمساطر قانونية مضبوطة، وبالنسبة للقرارات المشتركة ما بينكم وبين وزارة المالية، نتمنى أن هذه القرارات كذلك تأخذ بعين الاعتبار هذه الخروقات التي تقع من حين لآخر، وأن لا تتكرر على صعيد الجهات، وكذلك بالنسبة لهذا الميدان، لكون هذا الميدان ميدان شائك وحساس، وفيه عدة شركاء وطنيين ودوليين، ونتمنى أن لا يسجل علينا بعض الخروقات التي سنندم عليها فيما بعد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا للسيد الرئيس.

إذا ثبت أن هناك خروقات، أو أكد لكم بأنني سأكون أول من يحرص على أن يتم تديرها وفق الضوابط القانونية، في هذه البلاد لا شيء يمكن أن يعلو على القانون، هاذي مسألة طبيعية ونحن متفقون على ذلك.

والاحتلالات التي رصدتموها، والتي تم الحديث عنها في تدير هاذ الملف هذا، كونوا على يقين بأن المؤسسة الدستورية الموكول لها ذلك وهي المجلس الأعلى للحسابات تتابع عن كتب، ولحد الساعة المسطرة لم تنته، ويجب أن ترجع الأمور إلى نصابها بدون تهويل.

هناك نقطة أريد أن أفهم عندها، تطرقتم إليها، السيد المستشار المحترم، أريد أن أرفع فيها كل التباس، هي فيما يخص دعم الأفلام الأمازيغية، الأمازيغية ليست في حاجة إلى أن أقول بأنها جزء من كياننا، المغاربة ليسوا أقل أو أكثر مغربية من المغاربة أجمعين، وبالتالي الإنتاج الفني الأمازيغي يحظى بكامل عناية وزارة الاتصال والمركز السينمائي المغربي، ويمكنني أن أقول لك بأن هناك أفلام أمازيغية استفادت من الدعم بمالية مهمة جدا، الحقيقة هو أن عدد الأفلام الأمازيغية التي تستفيد أقل من الأفلام التي تنطق بالعربية، وذلك ليس بسببه وزارة الاتصال، ولكن أن المبدعين الأمازيغيين ربما لم يصلوا إلى مستوى من الشجاعة الكافية، بصرف النظر عن أهم يتوفرون على المؤهلات ديالها باش يقتحموا هاذ المجال، وأنا أقول بأن اللجنة المكلفة بتقديم الدعم ستعبر تلك الإنتاجات كلما هي في حاجة إليه من عناية وإكبار وتقدير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول هيكله المصالح الخارجية لوزارة التشغيل، للمستشارين المحترمين السادة: يحفظه بن مبارك، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، عياد الطيبي، سعيد التلاوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بن مبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلعب المصالح الخارجية للإدارات المركزية دورا أساسيا في تقريب الإدارة من المواطنين، إلا أن هذا الهدف لن يتحقق في قيام وسائل العمل، سواء المادية أو البشرية، وبما أن المصالح الخارجية لوزارة التشغيل تضطلع على السهر بالموضوعات التالية: مدونة الشغل، وقانون حوادث الشغل، والأمراض المهنية، ونظام الضمان، والاحتياط الاجتماعي، وكلها مجالات ذات أهمية اجتماعية، تستوجب توفير الوسائل المادية، وهو ما لا يتوفر في بعض المندوبيات الجهوية بوزارة التشغيل، وأذكر على سبيل المثال إقليم الداخلة.

ومن هذا المنطلق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم ما هي تصوراتكم وإستراتيجيتكم للنهوض بالمصالح الخارجية لوزارتكم من أجل تمكينها للقيام بعملها في أحسن الظروف؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للفريق الحركي على توجيهه لهذا السؤال اللي في الواقع يهم الموارد البشرية والمصالح الخارجية للجزائر، الذي نسميه جهاز تفتيش الشغل، والذي يلعب - كما جاء في سؤالكم - دور أساسي، سواء في حفظ السلم الاجتماعي، سواء في التقريب في وجهات النظر ما بين الفرقاء الاجتماعيين، سواء كذلك بمراقبة تشريع الشغل.

منذ تحملنا للمسؤولية، بادرننا إلى تشخيص الوضعية، ولا تخفيكم أنه كما قلتم وجدنا بالفعل العديد من مصالحنا الخارجية لا تتوفر - في العديد منها لا أقول كلها - على الموارد البشرية، وكذلك الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بالأدوار المطلوبة منها، فوضعنا ضمن مخطط العمل للوزارة 2012/2008 محور أساسي هو النهوض بتدبير الموارد البشرية ووسائل العمل الموضوعة رهن إشارتها، وبالتالي آليات التتبع والمحاسبة والتقييم.

فلهذا الغرض، كانت أول عملية قمنا بها وهي إقرار أو مراجعة النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل ونظام التعويضات، أي تحسين الوضعية المادية ديال جهاز تفتيش الشغل، والتي كانت تتطلب تحسينا، وبالفعل صدر المرسوم اللي يحسن وضعية جهاز تفتيش الشغل.

ثم عملنا في اتجاه ثاني، وهو تأهيل هاذ الموارد البشرية، ودخلنا فيما نسميه اليوم بالتدبير المرتكز على النتائج، قمنا بالتجربة الأولى مع مندوبية، ماذا يعني هذا؟ الوزارة تضع لأن مواردنا المالية المفتوحة برسم قانون المالية تطلعون عليها ومحدودة، دون ميزانية استثنائية، بالموارد المالية للوزارة التي كانت مفتوحة دائما لها، قمنا بحكامة جديدة، سمحت لنا، السيد المستشار المحترم، نعطيكم مثال، دخلنا في التجربة التي سميناها ديال التدبير المرتكز على النتائج، أي أن الوزارة تضع رهن إشارة إحدى مندوبياتها مجموعة من الإمكانيات المادية والمالية وتفويض اعتمادات مالية مقابل تحقيق واحد المجموعة ديال الأهداف المسطرة المضبوطة، تعلق الأمر بزيارة التفتيش، تعلق الأمر بمراقبة تفتيش الشغل، تعلق الأمر بمراقبة الضمان الاجتماعي، إلى غير ذلك من المهام الموكولة، تعلق الأمر كذلك بالبرامج الجديدة التي أطلقناها، والمتعلقة بتحسين ظروف العمل والتأهيل الاجتماعي للمقاولة.

نعطي مثال أنه عشر مندوبيات متعاقد معها اليوم برسم سنة 2010، كانت الاعتمادات المالية المفوضة لها لا تتجاوز 467 ألف درهم، 10 مندوبيات وهي من أهم المندوبيات، سنة 2010 بدون ميزانية استثنائية وصلت إلى 2 مليون و388 ألف و500 درهم، وبالنسبة للمجموع ديال المندوبيات الأخرى الغير متعاقد معها، والتي هي في طور التعاقد كذلك لسنة 2011 إن شاء الله انتقلنا...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أهنيتم حقكم في الكلام، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

بعد الاستماع إلى جوابكم بإمعان والاطلاع على خطة عمل مديرية الموارد البشرية للميزانية والشؤون العامة التابعة لوزارتكم، والمقدمة في اللقاء السنوي للمسؤولين، يتضح بجلاء أن السياسة المتبعة من طرفكم بعيدة كل البعد عن سياسة اللاتركيز الإداري، حيث أن خلق 10 مديريات جهوية بالمملكة لا يتناسب إطلاقا مع التقسيم الإداري المعتمد، إذ يكفي أن نضرب مثلا بجهة واد الذهب الكويرة التي تبعد عن جهة العيون الساقية الحمراء بحوالي 600 كلم، فقد عرفت توسعا عمرانيا وكثافة سكانية لا يستهان بها في السنين الأخيرة

بفعل تنامي قطاعات واعدة، إذا كان الأجدد أن يتم الربط بمندوبياتكم الإقليمية إلى مستوى مديرية جهوية، خاصة وأنكم عندما قمتم، السيد الوزير، بزيارة للجهة بمناسبة الطبعة الثالثة لمهرجان الصحراء والبحر، اجتمعتم بأطركم بهذه الجهة، ووافقتم على مكان الضعف والخلل وما تشكو منه المندوبية، لكن دار لقمان لازالت على حالها، إذ رغم تضخم الاختصاصات الموكلة لهذه المصلحة في كل المستويات، لوحة القيادة اللامركزية، سواء تعلق الأمر بمندوبة الشغل، قانون حوادث الشغل والأمراض المهنية ونظام الضمان الاجتماعي الاحتياطي، نجد بنيتها الهيكلية والمادية تعيش وضعا شادا واستثنائيا بكل المقاييس مقارنة مع باقي المصالح الخارجية لباقي القطاعات الوزارية العمودية، يتضح في تجلياتها في ضعف إن لم نقل انعدام الإمكانيات المادية والتقنية الموضوعة رهن إشارة هذه الوحدة اللامركزية، إذ لا تتجاوز ميزانيتها 50 ألف درهم سنويا، فمقرها مثلا لا يليق إطلاقا بمجال تدخلها كاستقبال المستثمرين ورجال الأعمال المغاربة والأجانب، سواء عند وجود نزاعات أو عند طلب استشارات، كما لا تتوفر هذه المصلحة لا على حراس ولا كاتبات ولا منظفات، بينما نجد مثلا فرع جهوي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الذي لم يكن بالأمس القريب إلا مكتبا بداخل المندوبية في أحسن طراز وأهمي حلة.

وما يحز في النفس أكثر أن المندوبية الإقليمية للشغل لا تتوفر على سيارة المصلحة كباقي القطاعات الوزارية رغم أن طبيعة عملها تستلزم التوفر على حظيرة للسيارات لا تقل عن ثلاث سيارات المصلحة...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، أهنيتم حقكم في الكلام، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيبكم، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لحظيرة السيارات، منذ تحملنا المسؤولية قمنا بتحديد حظيرة السيارات، ولكن ماشي باش نعطي 3 سيارات لكل مندوبية، لأن القانون وكذلك للقيام بزيارة تفتيش الشغل، لأن السيد المندوب يتلقى تعويضا قانونيا على هذا الجانب.

بالنسبة لمقر المندوبية أنا زرتة، ولا بهذه الصورة التي قدمت لنا، السيد المستشار، معذرة، عندي مندوبيات آخرين يمكن وضعيتهم

أصعب، وهما اللتي توجهنا للإصلاح دياهم، نحن تنقومو بإصلاح مندوبيات.

حظيرة السيارات، خلال سنتين جددنا حظيرة ديال السادة المندوبين ديال 30 سيارة، 10 سيارات في السنة، هي اللتي كتفتح لنا كاعتمادات مالية، وبالأساس نوجهها لتفتيش الشغل بالعالم القروي، ماشي بالعالم الحضري لأن مفتشي الشغل يتقاضون تعويضا ماديا يصل إلى 2500 درهم شهريا على زيارات التفتيش اللتي كيقوموا بها، وهي اللتي كنسميها التعويض على نفقات الجولان، وهي اللتي ارتفعت، اليوم مفتش الشغل تبيدى مساره المهني من بعد هاذ الزيادات ب8750 درهم، يعني وضعيتهم تحسنت.

أكيد أنا معك أن الموارد اللتي عندنا، المندوبية اللتي ذكرتي ما داخلش في إطار التعاقد، المشروع اللتي تكلمتو عليه لازال مشروعاً، أننا تقدمنا بمشروع ديال إعادة هيكلة المصالح الخارجية ديال وزارة التشغيل بناء على دراسة، هناك لجنة مع وزارة تحديث القطاعات العامة والمالية، مازال ما ساليماش واش غادي تعطى لنا مديريات جهوية أو مندوبيات إقليمية، أنا أتمنى يكونوا عندي مندوبيات جهوية في كل الجهات، ولكن هذا يخضع كذلك لواحد المجموعة ديال الترتيبات القانونية داخل المنظومة ديال الإصلاح الإداري.

ولكن التماسي، وأنا ألقني معك فيه هو أي نوصل نلقى مندوبيات جهوية، أنا عندي اليوم 43 مندوبية على الصعيد الوطني، لا تغطي كل عمالات الأقاليم، واليوم عاد دخلنا، وفي هذا الشهر غادي نقومو بتعيينات جديدة ديال السادة المندوبين على مستوى مختلف جهات المملكة، وغادي نحدثو مندوبيات جديدة، ولو ما عندناش داخل (l'organigramme) ديانا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم السيد وزير التشغيل، وموضوع السؤال هو سبل معالجة ملف الشباب المعطل الحامل للشهادات العليا، للمستشارين المحترمين السادة: حسن سليغوة، محمد القندوسي، حسن عكاشة، عبد الملك الأعرج، احمد أبرجي، عبد القادر سلامة.

الكلمة لأحد المستشارين، تفضل الأخ سليغوة.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مازالت إشكالية البطالة عموماً، وفي صفوف الشباب حامل

الشهادات العليا على الخصوص، من الإشكاليات التي تفرض علينا

حكومة وبرلمان الانكباب عليها ومواجهتها من أجل إيجاد أفضل الصيغ

للتغلب عليها والحد من تفاقمها وانتشارها وتجنب انعكاساتها السلبية

على المجتمع.

نعم لقد بذلت الحكومة مجهودات مهمة للتقليص من الأعداد

المتزايدة للمعطلين، التي تفرزها الجامعات ومؤسسات التكوين، كما

أنا نعلم أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها بلادنا على غرار باقي

دول العالم أربكت عمل الحكومة في هذا الإطار.

وأمام هذا الوضع المعقد، الذي دفع بالعديد من المعطلين أصحاب

الشواهد العليا إلى تنظيم وقفات احتجاجية يومية، يلفتون من خلالها

نظر المسؤولين إلى وضعيتهم المتأزمة.

هذه الوضعية، السيد الوزير، تدفعنا إلى مطالبكم بتوفير الرأي العام

الوطني حول المجهودات التي تقوم بها الحكومة من أجل الحد من هذه

الظاهرة والتقليص من مؤشرات السلبية.

السيد الوزير المحترم، ما هي السبل الكفيلة لاستيعاب هذه الطاقات

المعطلة، والمقاييس المعتمدة في انتقاء واختيار من يتم توظيفه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسادة المستشارين فريق التجمع الدستوري الموحد على

طرحهم لهذا السؤال.

بداية أود أن أقاسمكم النظر لأنكم قلتم واحد المجموعة ديال الأشياء

في تدخلكم، كاي عندنا إشكالية حقيقية ديال الملاءمة ما بين حاجيات

سوق الشغل المتجددة والمتغيرة مع منظومة التكوين والتربية والتعليم

بصفة عامة داخل بلادنا، وهذا تعاني منه العديد من الأقطار.

إضافة إلى هذا، كايين مسألة مرتبطة بالنمو وضرورة واحد الوتيرة ديال النمو الاقتصادي اللي كتسمح بخلق فرص شغل إضافية لما يخلقه الاقتصاد الوطني سنويا.

ذكرتم بطبيعة الحال تداعيات الأزمة الاقتصادية، ونبغي أن أطمئن مجلسكم الموقر، خصوصا بالنسبة ل واحد القطاع لأن سبق في واحد العديد من الجلسات كان الموضوع ديال النقاش هو القطاع ديال النسيج، يمكن نقول بأنه في الأشهر الأخيرة أنه عرف انتعاشة مهمة جدا، واليوم واحد المجموعة ديال الجهات ديال المملكة كتعرف نقص حاد في الموارد البشرية، اللي ترجع تخدم في قطاع النسيج مثلا على سبيل المثال، عندك فاس كنت فيها هاذي تقريبا واحد الأسبوعين، هناك خصاص تقريبا ديال 3000 ديال اليد العاملة في قطاع النسيج، سلا نفس الوضعية.

إذن كايين واحد الانتعاشة، بطبيعة الحال كايينة ظرفية اللي ساعدت هذه الانتعاشة ديال قطاع النسيج، إذن هي مناسبة اللي كتبين أننا بدينا كنخرجو شوية من آثار الأزمة الاقتصادية المباشرة على النسيج الاقتصادي.

بالرجوع إلى مسألة توظيف الشباب حامللي الشهادات، الحكومة، والسيد الوزير الأول على الخصوص، تم اتخاذ واحد المجموعة ديال الإجراءات الاستثنائية ديال التوظيف في صفوف هذه الفئة، سنة 2008 تم توظيف 1100، سنة 2009: 1134، السنة الحاراية 2010: 1265 اللي غادي يتم توظيفهم في قطاعات الوظيفة العمومية حسب الحاجيات ديالها، وبعض الأحيان ماشي الحاجيات ديالها، ولكن استثناء يتم التكييف ديال هاذ الأوضاع، المجموع تقريبا 3499 اللي استعابتهم قطاعات التربية الوطنية، الصحة، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية، إدارة السجون اللي كانت عندهم مناصب مالية برسم هاذ السنة مفتوحة بمقتضى قانون المالية.

إضافة إلى هذه التوظيفات، كايين توظيفات اللي يتم عبر المباريات التي تنظمها مجموعة من القطاعات حسب حاجياتها وإمكاناتها، وأشنو هنا يجب التأكيد أنه إلى كان القطاع الخاص كييعبر على واحد الحاجة ديال واحد التقنية معينة إلى غير ذلك راه اليوم حتى الوظيفة العمومية هي نفسها أصبحت مطالبة بواحد النموذج ديال واحد المجموعة ديال

الكفاءات مهنية معدة، محتاجاها، ومكتلقتها للأسف في سوق الشغل الوطني اليوم في عدد من القطاعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليفوا:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، حقيقة لم أكن أريد أن يمر السؤال ديال التشغيل بسؤال وجواب أو باستثناءات اللي مع الأسف مكتحلش المشكل، والكل كييعلم بأن المشكل ديال التشغيل كيحتل المرتبة الثانية بعد الوحدة الوطنية، إذن يجب علينا جميعا أن نبذل الجهود.

عندما طرحنا السؤال، السيد الوزير، الموضوع ديال التشغيل لا يهم وزارة التشغيل، يهم جميع مكونات الحكومة، ونحن كبرلمانين مستعدين للمشاركة في صنع هذه السياسة التي لن نتحدى إلا بالإعلان عن تنظيم حوار وطني حاد وهادف للتغلب على هذه الوضعية، لأن كما سبق وقلت مشكل ديال التشغيل خصو يكون مشكل جميع المغاربة والحكومة بأجمعها.

لهذا، ننظر من الحكومة باش نحاول أن تعلن على بدء هذا الحوار الوطني اللي غادي يشاركوا فيه جميع مكونات المجتمع حتى يمكن لنا نخرجو على الأقل، لأن الاستثناءات والتوظيف والمباريات، احنا ما بغيتش ندخل في الموضوع، لأن ما يشعر به المغاربة وما ما يشعر به المعطلين نشعر به جمعا، من طنجة إلى الكويرة، جميع المغرب، ونتقاسم معهم ذاك المآسي، ولكن كيخصنا نتحركو ونتعاونو، كيخصنا نجتهدو، باش نخرجو بواحد الصيغة اللي يمكن... شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أشاطرك الرأي السيد المستشار المحترم في الاقتراحات ديالك وكذلك المسألة ليست متعلقة باستثناءات، بل عن طريق الكفاءات اللي كتحتاجها وحتى الوظيفة العمومية محتاجة للكفاءات، أنا نعطيك مثال ديال وزير الشغل كانت عندو 4 مناصب مالية، أصبحت 7 بالنسبة

لأطباء الشغل، ما لقيتهمش في السوق، جميع النداءات اللي حطيت حتى واحد ما استجاب، ونحن محتاجين لأطباء الشغل داخل وزارة التشغيل، إذن كاين واحد العرض وواحد الطلب اللي فيه واحد الحل. كاين اليوم الإصلاحات اللي منتهجة على مستوى منظومة التربية والتعليم العالي على وجه الخصوص، لأن كاين واحد المجموعة ديال التخصصات اليوم هي ما عندهاش منافذ في سوق الشغل، في الوقت، وهذا الحوار اللي ذكرته، اليوم احنا انطلقنا في إطار وزارة التشغيل ما نسميه الدراسات الاستشافية حول سوق الشغل بدراسات جهوية، همت كل جهات المملكة، وإن شاء الله الأسبوع المقبل سأكون في أكادير للدراسة حول سوس ماسة درعة، ونقدر نقول بأن السيد المستشار المحترم وعندي هنايا الخلاصات ديال نتائج الدراسة، تقريبا 60% من الكفاءات المعبر عنها سنة 2010-2011 يله خص يتم تكوينها أو عبر تكوين تأهيلي، مثلا برنامج التأهيل ديال هاذ السنة 14 ألف فرصة اللي قام بها، فاس نفس الوضعية لقيناها هاذي واحد الأسبوع من خلال الدراسات الاستشافية، جهة الرباط سلا زمور زعير، مراکش.

إذن كاين واحد الدينامية ديال الاقتصاد الوطني، يمكن أن أوكد أن سوق الشغل متجدد ويتحول يوما عن يوم، أكثر من هذا يمكن بالنسبة لمقترحكم احنا الآن أطلقنا إنجاز دراسة تقييمية لبرامج مبادرات التشغيل اللي منبثقة عن المناظرة الوطنية، وفي أفق 2011 مفترض أن ننعقد مناظرة وطنية للتقييم ولوضع برامج جديدة ديال إنعاش التشغيل أي ما نسميه بالبرامج الإرادية ديال التشغيل. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وسيبقى معنا السيد الوزير ليتولى الإجابة بالنيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير المكلف بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج، عن سؤال فريد موضوعه أوضاع المهاجرين المغاربة المقيمين بإسبانيا، وهو لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة مستشاري هذا الفريق، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يعيش أفراد الجالية المغربية بإسبانيا أوضاعا صعبة جراء تنامي موجة العداء والعنصرية ضد الأجانب، حيث يعتبر المهاجرون من جنسية مغربية الفئة الأكثر رفضا في المجتمع الإسباني بخلاف مهاجري القارة الأمريكية وأوروبا الشرقية.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في إثارة مشاعر الكراهية، خصوصا تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها المباشر على أسواق الشغل دون أن نغفل التعاطي السلبي لبعض الصحف والصورة القائمة التي تقدمها وسائل الإعلام إلى الرأي العام الإسباني عن المغرب والمهاجرين المغاربة.

هذه ا لظاهرة أصبحت مبعث قلق، تستدعي التدخل الحازم والفوري للجهات الرسمية لوضع حد لهذه الظاهرة، فما هي الإجراءات التي تعتمون مباشرتها لتطبيق هذه الظاهرة ووضع حد للمعاناة التي يعيشها أفراد الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني (نيابة عن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجلالية المغربية المقيمة بالخارج):

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطرحة هذا السؤال الذي أعتقد أنه جد مهم، وأنوب فيه عن زميلي السي عامر.

اللي يمكن التأكيد عليه أن أثر الأزمة الاقتصادية، ولا شك الجميع يتابعها، عرفت ارتفاع حجم البطالة في العديد من الأقطاب الأوربية اللي عرفت واحد الأزمة، وخاصة في إسبانيا اللي جات كنموذج في سؤالكم، واللي كتستوعب واحد الجالية مغربية مهمة.

مؤخرا السيدة كاتبة الدولة في الهجرة الإسبانية قامت بزيارة للمغرب، وكانت لنا محادثات معها مع زميلي وزير الداخلية وكذلك بقية الوزراء المعنيين، اللي يمكن نقول في هذا الجانب واحد الجزء كبير من الجالية المغربية العاملة والقاطنة بإسبانيا كانت كتشتغل في قطاع البناء، قطاع البناء في إسبانيا اليوم قطاع اللي عرف درجة الأزمة بشكل كبير جدا، متوقفة فيه العديد من المدن أو الأوراش اللي مرتبطة بها هذا البناء.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، غير هو أنا متفق معكم، السيد الوزير، ولكن لا بد ما نثير انتباه السادة المستشارين أن هاذ الشريحة ديال الجالية المغربية في إسبانيا أصبحت كتعاني، كيف ما قلت في السؤال ديالي، الأمرين في السنين الأخيرة، خصوصا هاذ السنين الأخيرة، وخاصة مع استفحال الأزمة المالية، هذا متفقين عليه الأزمة المالية العالمية، حيث نمت - وهذا هو المهم - هاذ الأزمة نمت وانتشرت المشاعر العدائية للمهاجر رين عامة والمغاربة على وجه الخصوص في الدولة الإسبانية.

وبالتالي، السيد الوزير، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نلح على دور الحكومة وواجبها في مؤازرة جاليتنا عموما، وفي إسبانيا على الوجه الخصوص، في ظل هاذ الظروف الصعبة، والتي تستدعي تضافر كل الجهود، وهنا نكنقول كل الجهود ديال لا حكومة ولا جمعيات ولا المجتمع المدني، وحتى لا تبقى النظرة المسيطرة والمقارنة المعتمدة مع الجالية هي مقارنة مالية فقط، تتحقق بمقدار ما يدفعونه من العملة الصعبة للخزينة ديال الدولة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

نشاطركم السيد المستشار المحترم المقاربة التي طرحتموها مسؤولية الجميع، مسؤولية ديال الدولة، ديال الوزارة المكلفة بالجالية، مسؤوليتنا كوزارة التشغيل ولو أنوب على زميلي السي عامر ومسؤولية الدبلوماسية المغربية ومسؤولية كذلك المجتمع المدني وكذلك البرلمان المغربي في إطار علاقاته الثنائية.

أكد هناك جهد اللي خصو يتبدل، للتوضيح أن هاذ المهاجرين ماشي هما أسباب الأزمة، هم ضحية مثلهم مثل بقية زملاء دياهم اللي كيشغلوا معهم، والعديد منهم يحملون جنسيات إما إسبانية أو إيطالية أو فرنسية أو غيرها من الجنسيات، وبالتالي وهذا هو اللي ما أكدت لنا السيدة كاتبة الدولة في الهجرة ديال تمسك الحكومة الإسبانية باحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين.

الجانب الآخر، وغادي نستسمحكم، السيد المستشار، هو أن ليست لنا هاذ المقاربة المالية فقط ما يتم من تحويلات، بالعكس المقاربة

بالنسبة للإجراءات اللي اخذتها إسبانيا واقترحتها على الجاليات بصفة عامة، المغاربة لم يستفيدوا منها، وما تعاملوش معه مقارنة حسب المعلومات اللي عندنا، مع جاليات أخرى، خصوصا المتوسط، لكن الموقف الضروري اللي خصنا نؤكدو عليه، واللي أكدنا عليه كذلك في إطار العلاقات المتميزة اللي كتجمعنا مع الحكومة الإسبانية والجارا إسبانيا هو الحفاظ على حقوق المهاجرين والاتفاقيات، تعلق الأمر باتفاقيات اليد العاملة، تعلق الأمر بالاتفاقيات الدولية التي لا المغرب ولا الجارة الإسبانية مصادقين عليها، وهذا ما أكدت لنا السيدة كاتبة الدولة في الهجرة عليه، الحرص ديال الحكومة الإسبانية على احترام هذه الحقوق.

بطبيعة الحال أشرت لبعض النزوع لبعض الخدمات الاجتماعية، كتعرفوا بأنه اليوم العديد من الأقطار الأوروبية دخلت في واحد البرامج تقشفية كبيرة بفعل أثر الأزمة، هاذ البرامج التقشفية ستمس بدون شك العديد من الخدمات أو الامتيازات الاجتماعية اللي كانت متاحة ماشي للجالية ولكن متاحة لكل الأفراد، هنا في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية تم اتخاذ على مستوى الوطني اتخاذ واحد المجموعة ديال الإجراءات أو التدابير اللي يمكن نذكر منها مواكبة المغاربة المتضررين من الأزمة من طرف الأبنك المغربية، وذلك بإعادة جدولة الديون المستحقة، والعمل مع سلطات دول الإقامة لإيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن فقدان العمل أو عدم تجديد وثائق الإقامة وتعزيز وتأمين المصالح الاجتماعية، وكذا تخفيض الرسوم القنصلية بنسبة 95% لفائدة الفئات اللي في وضعية صعبة من الجالية المغربية.

هناك إجراءات أخرى اللي اخذتها لجنة اليقظة الإستراتيجية، واللي الآن معمول بها في المواكبة ديال هاذ...

الجانب الآخر اللي مهم، ومنذ 7 يونيو ومازال ما دخلش حيز التنفيذ، ولكن الإتحاد الأوربي أخذ قرار في هاذ الجانب، هو ذاك الاتفاقية ديال الضمان الاجتماعي وتبادل انتقال المنافع، الآن تشمل كل دول الإتحاد الأوربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

هي متعددة اليوم في البرنامج الحكومي والبرنامج ديال الوزارة المكلفة بالجلالية إحداث واحد المجموعة ديال المؤسسات الثقافية في مختلف العواصم، ستبدأ بواحد أربعة ديال العواصم الأساسية اللي بدأ فيها العمل، ومن ضمنها إسبانيا ديال إشعاع الثقافي، ديال دعم الجلالية، وفي هاذ السنة اليوم الوطني ديال المهاجر اللي غيتنظم نهار 10 غشت، الموضوع ديالو هو مسألة الحماية الاجتماعية والآثار ديال الأزمة الاقتصادية غادي تكون مناسبة للاشتغال مع كل الجمعيات والنسيج الجموعي المغربي العامل في الخارج، وكذلك مع كل القطاعات المعنية حول هاذ الإشكالية للبحث على مخارج أخرى وأجوبة أخرى لما يتم القيام به حاليا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل بعد هذا إلى السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، وموضوع السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب حول ضرورة تنظيم وتقنين بعض الأنشطة الحرفية، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، محمد زاز، امير حداد بابا، بنجيد الأمين، محمد يرعاه السباعي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين ليسط السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، السيدات المستشارات، تقوم بعض المقاولات بخلق أنشطة حرفية عشوائية داخل البنايات لفائدة أصحاب المشاريع تهربا من أداء الواجب الضريبي، وكذلك خلق مناخ لا يناسب الساكنة في الأحياء أو في الشوارع، الشيء الذي يخلق اضطرابا تاما بالنسبة للشركات التي هي في وضعية قانونية.

السيد الوزير، نطلب من الحكومة ومن السلطات المعنية باش تدير حل لهذا المشكل الذي يعاني منه الصناع، راه بعض المنعشين العقاريين سامحهم الله اللي تيبنيو العمارات، تيديروا معامل في لكابات، معامل ديال نجارة الخشب ونجارة الألمنيوم والحداة، وهذه المعامل غير مرخص لها، والمعامل اللي عندهم الرخص دياهم جالسين.

السيد الوزير،

راه الصناع يعانون، ويطلبون من الحكومة باش تغلق هاذ المحلات، وإلى ما غلقت هذه المحلات راه إلى شي كليان جاء يخدم عند هاد الناس هاذو راه بمشي يخدموا عندو في الدار ديالو ويشدوا المعامل دياهم.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم هل هناك إستراتيجية لمراقبة مثل هذه الأماكن التي تحط فيها الآلات الصناعية بدلا من أن تكون في مناطق صناعية مقننة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن ال سؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

بالشؤون الاقتصادية والعامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح السؤال من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، كما أود في البداية أن أشير أن الصناعات الحرفية تعتبر من أهم الأنشطة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في سن كل سياسة تنموية وطنية مستدامة، وذلك بحكم تنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي عبر مختلف جهات وأقاليم المملكة. وكما تعلمون فقد لعب نظام الحنطة عبر التاريخ دورا حيويا في كل ما له علاقة بالجانب الخاص بممارسة النشاط الحرفي، كالتنظيم المحلي والتأهيل ومراقبة الجودة، إلا أنه وأمام تكاثر الوحدات الحرفية وانتشارها خارج المجال الذي تمارس فيه نتيجة النمو الديموغرافي و بروز حرف جديدة، عرف هذا النظام تراجعا ملحوظا، مما ترك فراغا تنظيميا كبيرا.

وقد نتج عن هذه الوضعية بروز نقط إنتاج عشوائية - كما تفضلتم- وانتشار غير منظم لوحداث الإنتاج، كان لها تأثير سلبي على البيئة والصحة، وهذا يتناقض تماما مع المنظور المحلي والمنظور الذي تعمل من شأنه الحكومة.

كذلك في هاذ السؤال لابد من التأكيد على أنه هناك تأثير سلبي على البيئة وعلى الاقتصاد الوطني، فلا بد من يعني هذا القانون يجب أن يخرج إلى حيز الوجود.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة إذا لم يكن هنالك تعقيب، ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة، وموضوع السؤال هو إصلاح صندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، خيرى بلخير، عبد المجيد المهاشي، لحبيب لعليج، عادل المعطي.
الكلمة للسيد إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس إذا سمحت سأختصر بشكل كبير في طرح السؤال، وبغيت أحتفظ بهذا الوقت اللي غنختصر للتعقيب الله يكثر خيرك.
شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لقد فتحت الحكومة العديد من الأوراش الإصلاحية، وفي مقدمتها صندوق المقاصة، لكن، السيد الوزير المحترم، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، والتي التزمت بها الحكومة، وقد أكدتم أنكم ماضون في حمايتها وكذلك الرفع من مستواها، إلا أنه في الواقع، السيد الوزير، لازالت سلة المواطن المغربي تعرف اختلالات كبيرة، سببها ارتفاع أثمان المواد الأساسية، التي هي في تزايد مستمر، كل هذه الزيادات أزمت وضع الاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هو: أين وصل مشروع الإصلاح نظام صندوق المقاصة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

استغرقتم السيد المستشار دقيقة و 24 ثانية، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

ومن هذا المنطلق، وبناء على رقابة تشاركية وتشاورية مع مختلف الفاعلين والفرقاء لتنظيم الصناعات الحرفية ولتقنين أنشطتها، بادرت الحكومة، وخصوصا وزارة الصناعة التقليدية، إلى وضع مشروع قانون يتعلق بتنظيم الأنشطة الحرفية، يوجد اليوم في طور المصادقة الحكومية. ويتضمن هذا النص المهام مجموعة من المقاضيات، من شأنها أن تحد من الفوضى والعشوائية التي تطبع القطاع ومن الطابع غير المهيكل لأغلبية نسيجه المقاولاتي، كما يتضمن هذا المشروع أحكاما تتعلق بزجر مخالفتي مقاضياته، ولكن في هذا الإطار ينبغي كذلك التأكيد أن بالنسبة للإغلاق الذي تفضلتم بطرحه، فهذه من مسؤولية الجماعات المحلية والقضاء.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخي وإخواني المستشارين المحترمين،

أشكر السيد الوزير على الرد على السؤال، يعني شكرا جزيلاً، خاصة وأنه تفهم الوضع للصناعات التقليدية، أنه هناك عشوائية، وهناك يعني واحد الطريقة ديال الاشتغال غير قانونية، وأشكره جزيل الشكر لحته على التنظيم وتقنين الحرف لأنه مشروع القانون الآن هو قيد الدرس، ونؤكد على أن يكون في أقرب الآجال لمعالجة هذه الإشكالية. السبب الذي جعل الفريق الاستقلالي يطرح هذا السؤال هو المساهمة في التشغيل أولاً، ثانياً محاربة البطالة، وخاصة في هاذ الظروف ديال الأزمة التي تعيشها بلادنا.

يجب - كما قلت السيد الوزير - على الجماعات المحلية المعنية أن تقوم بدورها في خلق لجن للمراقبة، كذلك يجب على المعنيين أي السلطة المسؤولة لمراقبة هاذ المقاولات التي تشتغل في هذه الظروف غير السليمة فيما يخص المراقبة بالنسبة (les status) ديالهم ومراقبة عدم الاختصاص.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال الهام المتعلق بإصلاح صندوق المقاصة، فبداية أود أن أؤكد على أن الحكومة حريصة على استمرار صندوق المقاصة في أداء الدور الذي أحدثت من أجله لضمان استقرار الأسعار، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة والطبقة الوسطى، والطبقة الوسطى أؤكد على ذلك، مع ضمان تعزيز هذه الاستمرارية بتحسين حكامه نظام الدعم.

أما بخصوص إصلاح نظام المقاصة، فكما في علمكم وضعنا إستراتيجية للإصلاح، تركز على تحسين حكامه نظام المقاصة لجعله أكثر نجاعة وتحسين استهداف الفئات المعوزة من أجل تحقيق الإنصاف.

وشرعنا بالفعل سنة 2008 في إصلاح هذا النظام، فبالنسبة للورش الأول من الإصلاح، قمنا بإعداد تركيبة جديدة للأسعار للمواد النفطية وغاز البوطان، والذي تم العمل بها ابتداء من 16 فبراير 2009، وذلك بحذف تكاليف غير مبررة كانت تثقل كاهل صندوق المقاصة، اقتصدنا 800 مليون درهم في هذه العملية، وقد كان الهدف من خلال هذا الإجراء هو ضمان تمويل السوق الوطنية بهذه المواد بأقل تكلفة، وابتداء من 15 نونبر 2008 تم إسناد مهمة مراقب ملفات صندوق المقاصة لمهنيين مختصين، يقدمون تقارير كل 3 أشهر عن المهام التي يقومون بها، في هذا الإطار ما كان من قبل كنتكون مراقبة، اليوم كآينة مراقبة من طرف أخصائيين، وذلك بالطبع من أجل أن لا تكون هنالك أي تجاوزات كما كان في السابق.

أما الورش الثاني فيتعلق بتحسين الاستهداف، إذن هاذوك الأموال التي استطعنا نقتصدو، استهدفناها إلى الفئات المعوزة، وفي هذا الإطار قمنا في خطوة أولى بالاستهداف الجغرافي عبر مراجعة توزيع حصص الدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك ابتداء من فاتح يوليوز 2008، ثانيا قمنا كذلك بفضل الإصلاح وال ترشيد الذي قمنا به بالنسبة لنظام المقاصة، هاذ الأموال التي وفرناها، فتم توجيهها إلى تمويل برنامج تيسير أي برنامج الدعم المباشر المشروط بالتعليم محاربة الهدر المدرسي.

وفي هذا البرنامج يمكن لي أن أقول لكم اليوم بأن استفادوا منو السنة الأولى 2008-2009: 87 ألف طفل وطفلة، وهذه السنة 2009-2010: 290 ألف تلميذ، موزعة على 11 جهة بغلاف مالي أكثر من 300 مليون درهم.

كما تعلمون فهذا البرنامج أعطى نتائج أولية إيجابية في إطار محاربة الهدر المدرسي، حيث انخفض الهدر المدرسي ب 71% في تلك الجماعات المحلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، والكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

عندما يتعاقد وزير مع البرلمان وأمام الرأي العام الوطني، يجب عليه أن يكون مسؤول، تعاقدتم أنتم والسيد الوزير الأول من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطن، والتزمت كذلك أنكم ستقومون بإصلاح شامل لصندوق المقاصة في أقرب وقت، ولم تحترموا هذا الالتزام، أقول لم تلتزموا لأنه مرت على هذا الالتزام 3 سنوات.

السيد الوزير،

هل يعقل أن تستفيد شركات كبرى من موارد صندوق المقاصة

على حساب المواطن الضعيف، وأنتم دابا عاد تكلمتم لنا على هاذ

الدروش كاستفادوا بواحد الغلاف مالي على حساب اللي قتلو ب

30 مليار.

السيد الوزير،

الشركة ديبال كوكا تستفيد ب 12 مليار، شركات أخرى ديبال

المشروبات بأكثر من 12 مليار، المعامل تستفيد بأكثر من 250 مليار

سنتيم تقريبا، ثم السفن الراسية في الموانئ، إذا أرسست سفينة أو باخرة

20 يوم وهي واقفة في شي مرسى تكون المصاريف على حساب

صندوق المقاصة أي على حساب الدراوش الموجهة للمعوزين، كذلك

المؤسسات العمومية السيد الوزير مثل (La RAM)، المكتب الوطني

للكهرباء، كذلك شركات أجنبية ثم اتصالات المغرب وغيرها عن

طريق دعم الكازوال.

السيد الوزير، أنت بنفسك تستفيد، وكاع الوزراء يستفيدون، وأنا كبرلماني أستفيد، وهاذ البرلمانيين يستفيدون، واش ماشي عار الميسورين يستفيدون؟ راه عار أن اللي لاباس عليهم يستافدوا.

يجب أن يعرف، السيد الوزير، وحسب تحاليل خبراء دوليين يعتبرون بأن المغرب بهذه السياسة الغير معقلنة، وحتى يعرف الرأي العام الوطني، أن المبالغ المالية بإمكان المغرب أن ينجز بها 6600 كلم من الطرق القروية، وينجز بها 222 مستشفى، والكثير من الأقاليم لا تتوفر على مستشفيات.

كان بإمكاننا احنا في هاذ القبة المحترمة أن نتجنب الكثير من الأسئلة الموجهة إلى وزيرة الصحة، عاد قبيلة جيناها، كون كانت عندها لفلوس كون شحال ديال لحوايج حيدناهم، لأن أتم ترون كيفاش دايرين في المستشفيات (les urgences) المستعجلات.

وبذلك، السيد الوزير، كنا سنحسن مستوى عيش المواطن المغربي، ونرفع من الدعم المخصص له، ونقلص من تحملات الميزانية العامة، يجب كذلك أن يعرف الرأي العام أن هذا المبلغ الموجه للصندوق يعادل ثلثي ميزانية الاستثمار العمومي.

السيد الوزير، نقولها لك بكل صراحة، نريد إصلاح يوجه فيه الدعم مباشرة إلى المواطن الفقير أي للدراوش، فما نسجله عليك، السيد الوزير، هو عجزكم عن معالجة هذا الملف، وفشلكم في جعل هذا الصندوق في خدمة الفقراء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أود في البداية أن أوضح بعض المغالطات، أولا لم تتم أي زيادة بالنسبة لأسعار المواد المدعمة بحال اللي قلت في أول سؤالكم، وفي هذا الإطار أذكر بالبلاغ اللي صدر ديال الوزارة، واللي تقول بأن أسعار المتوجات الأساسية المدعمة مستقرة، ولم تطرأ عليها أية زيادة مع قرب حلول شهر رمضان المبارك، وبالتالي الزيادات اللي وقعت بالنسبة

للمواد الغذائية الأخرى اللي غير مدعمة، فهذه يتحكم فيها السوق ماشي صندوق المقاصة، هاذي النقطة الأولى اللي خصنا نوضحها للمواطنين، السوق هو اللي يتحكم، إذا اخترنا اقتصاد السوق، راه نختار قواعد السوق، ما يمكنش نبقاو نديرو هنا وهنا.

النقطة الثانية بالنسبة لإصلاح المقاصة، كذلك نكونوا واضحين، الإصلاح انطلق وأنا اعطيتكم المعطيات، بالنسبة للنقط اللي طرحتم، بالنسبة للشركات اللي تستفيد راه قلفنا من الاستفادة ديالها وسنزيد من التقليص ديالها هاذ الأسبوع، لأن بالنسبة للدعم ديال الفيول غنقلصو من الدعم اللي يستفيد منه الشركات اللي منا، ونكونوا واضحين، هاذ الشركات التي تستفيد لأن كاين الصناعات اللي عندها مشكل ديال التنافسية، وبالتالي خصنا نراعي التنافسية ديال الإنتاج، لأن كاين أزمة، وفي نفس الوقت أننا نقلص من الدعم باش نقلصو من التكلفة ديال الميزانية، وهذا ما انطلقنا فيه.

النقطة الثالثة، اللي تكلمت عليها هي بالنسبة للمكتب الوطني ديال الكهرباء، يجب أن لا ننسى بأن لولا هذا الدعم، كانت غادي تكون الزيادة في الأسعار ديال فواتير الكهرباء، خصوصا بالنسبة للمعوزين ديال أكثر من 40%، واش اتما باغيين الزيادة ديال أكثر من 40%؟

ملي تتقولوا تيخصنا نحذفو صندوق المقاصة ونعطيو الدعم للفقراء، ملي تحذفو أشنو هو غنضربو في الطبقة الوسطى، وخصنا نفكرو للطبقة الوسطى، لأن قينة الغاز ستصل ل 105 درهم اليوم لولا صندوق المقاصة، لأن الكازوال سيصل 9.50 درهم لولا صندوق المقاصة، إذن الأسعار كلها سترتفع، احنا نحافظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين، نحن نحافظ على الطبقة الوسطى، ولكن نحن مستعدين وسنقوم ونعمل من أجل أن نبلغ هذا الدعم مباشرة للفقراء من خلال تيسير ومن خلال دعم الصحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وبعد ذلك نتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول آفة الرشوة ببلادنا.

ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمعهما، نستأذن المجلس الموقر
بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك يتولى السيد الوزير المنتدب الجواب
عنهما كذلك دفعة واحدة.

والسؤال الأول في الموضوع يتمحور حول محاربة الرشوة ببلادنا،
للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعيايد، بوشعيب هلالي، أبو بكر
عبيد، المختار صواب، سعيد سرار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد
بوشعيب هلالي.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس المحترم.

الأستاذة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

إن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومحاربتها قد قامت بمبادرة
وطنية لمحاربة هاته الآفة، فإن هاته الآفة الآن لا تزداد إلا تفاقمًا في
القطاعات العام والخاص كما هو معلوم، وتشق طريقها نحو الترسيم في
غياب الآليات الفعلية الوطنية الحقيقية الصرفة لمحاربتها، ذلك أن آفة
الرشوة يمكن لها أن تسكت القانون، وأن قوة الرشوة اخترقت جميع
المؤسسات الواحدة تلو الأخرى، وبدأت كما قلت في مسح القوانين
المغربية.

والسبب في هذا هو الإفلات من المحاكمات، وينبغي على القضاء،
وبالأخص الشرفاء منهم، أن يعملوا على انتهاء اللاعقاب أولاً، وثانياً
هو أن الحكومة عدم فعاليتها التفتيشية أصبحت ضعيفة بكثير لمحاربة
هاته الآفة.

وكذلك محاربة المبلغين، اللي دار شي حاجة بغا يبلغ كيولي حاصل
هو الأول، وهنا خص الحكومة بالأخص تحمي الناس المبلغين المظلومين
فيما يخص الرشوة إلى ابغينا نحاربو الرشوة.

لقد تقدمت البرلمانات كلها بعدد كثير، العشرات ديال الأسئلة

الكتابية والشفوية، ولكن الحكومة كانت دائماً الأجوبة ديالها في
الحقيقة وبصراحة مدبدة وعمومية وغير فعالة، نحن ننتظر الآن الحكومة
بعد هاذ العمل ديال هاذ المؤسسة الوطنية غادي نشوفو التفعيل ديالها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والسؤال الثاني في نفس الموضوع يتمحور
حول تزايد الرشوة بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الله
عطاش، عبد الإله حلوطي، محمد رماش، من مجموعة الإتحاد الوطني
الشغل، تفضلوا السيد عطاش.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين.
السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين الزملاء،

ظاهرة الرشوة، السيد الرئيس، معروفة، وأنا أتم ما قاله السيد
المستشار، حيث أنها أصبحت ظاهرة بواحد الشكل سرطاني خطير
جداً، وتنتشر في العديد من القطاعات بالمغرب، وتعرض كذلك
المواطنين الضعفاء المستضعفين لنزيف كبير في جيوبهم رغم ضعفهم
ورغم احتياجاتهم وضياح كذلك حقوقهم.

وكذلك هذه الظاهرة الخطيرة مازالت تساهم في عرقلة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية والإضرار بمصداقية المؤسسات وسيادة القانون،
وهي تفقد المغرب واحد ما لا يقل على واحد 2% من نسبة النمو
الناتج الداخلي، وكذلك تعرقل فرص التجارة وفرص الاستثمارات،
والمغرب كما هو معروف يحتل مراتب متدنية خطيرة، منذ 2000

وهو يحتل مراتب متدنية، ويتقهقر في مراتب إلى الأسفل، غير في
التقرير ديال 2007-2008 ديال منظمة الشفافية الدولية ترتب في
الرتبة 80 والرتبة 89 على التوالي، والتقرير كما هو معروف التقرير
ديال الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، راه يعني تكلم على العديد من
المسائل هنا، وتبيان لنا بأن تعرض الرشوة على مستوى الوظيفة
العمومية في الرتبة الأولى هي الوظيفة العمومية، والرتبة الثانية تتجى
قطاع العدل وما أدرك ما قطاع العدل.

وكذلك حتى بالنسبة لترتيب المدن كايين في التقرير، بحيث جاءت
الدار البيضاء والرباط من المدن الأوائل في هاذ القضية، رغم أن الكل
يعلم تجريم وتجريم الرشوة، تجريمها شرعاً، "لعن الله الراشي والمرتشي
والرائش" يعني الماشي بينهما، وتجريمها قانوناً، ومع ذلك لم نرى أية
إجراءات يعني حقيقية في اتجاه محاربة الرشوة اللي تدرج في الفساد.

إذن نساتلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل مكافحة آفة الرشوة في مختلف القطاعات؟ وما هي التدابير الحكومية المزمع اتخاذها لتحسين صورة المغرب في التقارير الدولية، خاصة في هذا الموضوع ديال الرشوة وديال الفساد؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا في حدود 6 دقائق، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي ومن

الإتحاد الوطني للشغل على طرحهم لهذا السؤال الهام.

وفي البداية أود التأكيد مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر على خطورة

وباء الرشوة، وما يترتب عن تفشيه من تأثيرات سلبية على حياتنا

الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفوت الرشوة كما هو معلوم على

بلادنا جزءا هاما من مواردنا المالية، كما تؤدي إلى عرقلة الاستثمار

وإلى التقليل من القدرة التنافسية للمقاولات، وذلك إلى جانب

الانعكاسات السلبية على نسيجنا الاجتماعي والثقافي وعلى قيمنا

الأخلاقية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تداعيات الرشوة تمتد أيضا لتمس بصورة

بلادنا في الخارج بعد ما صار هذا الأمر يشكل انشغالا أساسيا على

المستوى الدولي ولدى مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية التي

أخذت على عاتقها رصد مظاهر الرشوة في العالم وإجراء تصنيفات

للدول على أساسها.

ومن منطلق الوعي بمختلف مظاهر هذه الآفة وانعكاساتها، أبادر إلى

التأكيد على أهمية البرنامج الذي تعتمده الحكومة من أجل الحد من

هذه المعضلة وتخليق الحياة العامة.

وللتذكير، فإن البرنامج المذكور قد تم تفعيل عدد مهم من بنوده،

حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد وعلى سبيل المثال إلى مراجعة

المرسوم المتعلق بإبرام الصفقات العمومية وإقرار القانون المتعلق بتبويض

الأموال، بالإضافة إلى إعداد ونشر النص وص التشريعية والتنظيمية

المتعلقة بالتصريح بالملكيات وتعديل القانون الجنائي لحماية المبلغين عن الرشوة والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وغيرها من التدابير المتخذة في هذا المجال.

وفي نفس السياق، فإن إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،

يندرج في إطار التوجه الرامي إلى محاربة الرشوة وتفعيل مقتضيات

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتعتبر الهيئة إطارا مؤسساتيا مستقلا، تنصهر داخله جميع المكونات

الاجتماعية الفاعلة في المجال، وقد بدأت في مزاولة مهامها منذ تنصيبها

بتاريخ 2 دجنبر 2008، وقدمت أخيرا كما هو معلوم إلى الوزير

الأول تقريرها السنوي الأول عن سنة 2009، والذي تضمن

تشخيصا لظاهرة الرشوة وتقييما لسياسات مكافحة الفساد ورسم

للتوجهات الرئيسية لسياسة الوقاية من الرشوة، معززة باقتراحات

وتوصيات لتفعيل الوقاية من الرشوة.

ورغبة من الحكومة أيضا في مضاعفة مجهوداتها لمحاربة آفة الرشوة،

وقد سبق للسيد الوزير الأول أن قرر بتاريخ 17 دجنبر 2009

تشكيل لجنة وزارية كلفت بإغناء برنامج عمل الحكومة في موضوع

تخليق الحياة العامة والوقاية من الرشوة.

وقد أفضت أشغال هذه اللجنة إلى انتقاء مجموعة من التدابير العملية

والإجراءات الملموسة، وقع تجميعها في نطاق برنامج عمل مدقق

ومتكامل قابل للتطبيق على المدى القريب وفق جدول زمني محدد، وقد

تم مؤخرا عرض البرنامج المذكور على أنظار الحكومة في مجلسها المنعقد

يوم 8 يوليوز بغاية المصادقة عليه في أفق الشروع في أجرأته داخل

أقرب الآجال.

وللتذكير، فإن البرنامج الوطني الذي تعتمده الحكومة للوقاية من

الرشوة ومحاربتها، يحظى بإشراف أفقي على مستوى الوزير الأول

ضمانا لبلوغ الأهداف المنشودة في إطار من الانسجام والتكامل، علما

بأن تنفيذه يخضع لتقييم دوري، يقوم على قاعدة التشاور المتواصل مع

مختلف الأطراف المعنية.

وبالموازاة مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى انخراط المغرب في الدينامية

الدولية التي يشهدها العالم في هذا المجال، وذلك من خلال مشاركتة

الفعالة في دورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد، والتي كان لها أثرها الإيجابي في التعريف بالمجهودات

التي تقوم بها بلادنا لمحاربة هذه الآفة، وتوجت بقرار اختيار المغرب

لاحتضان المؤتمر الرابع الذي سينعقد بمدينة مراكش أيام من 22 إلى 28 أكتوبر 2011.

ومن المؤكد أن هذا الاختيار هو في حد ذاته تمييز على المستوى الأممي لمسلسل الإصلاحات الذي انخرط فيه المغرب في مجال محاربة الرشوة سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو المؤسسي. ولا بد في الأخير من التأكيد مرة أخرى على الإرادة القوية للحكومة في التصدي لهذه المعضلة بكل الوسائل المتاحة، حيث ستسعى الحكومة إلى تعبئة كل الجهود، كما ستسهر على تكاثر كل البرامج وتلقي جميع المبادرات من أجل ضمان انخراط جماعي واسع لكل الفعاليات المجتمعية في هذا المشروع الوطني الكبير، الذي يستهدف تخليق الحياة العامة بالوقاية من الرشوة ومحاصرة انتشارها واستئصال جميع أسبابها.

والسلام عليكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب في حدود دقيقتين، السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس المحترم،

أريد أن أذكر على أن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في لقاء صحفي توجهت بطرق إستراتيجية وإجراءات عملية، واقترحت هذه الهيئة التي تشكل مدخلا أساسيا لأي سياسة وطنية لمحاربة هذه الآفة، وقدمت للحكومة 25 مقترح إلى ما قلناش 30 مقترح، وهذه المقترحات كلها عملية، تم مجموعة من التعديلات، التي ما ذكرهاش، السيد الوزير المحترم، التي ينبغي إدخالها على النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الرشوة والوقاية من الرشوة، وتم القانون الجنائي ومدونة الانتخابات ومدونة المحاكم المالية والتصريح بالملكات والصفقات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

وأنا شخصيا أحترمك، زيادة على أنك مسؤول مسؤولية في هذه القضية ديال الرشوة مسؤولية كبيرة وطنية، راه السيد الوزير النصوص والبرامج والإجراءات راه مابقاتش تقضي في محاربة الرشوة إلى بغينا نكونو وطنيين حقيقيين ونصلحو بلادنا.

الرشوة هي الحاكمة الآن، وأقولها، الرشوة هي التي كنتدير الطرق، وهي التي كتوقت الطرق، وهي التي كتزيد المسائل، وكلنا احنا عارفين هاذ الشيء، ولهذا ما ننتظروش من النصوص ومن البرامج باش نخرجو من هاذ الآفة لأنها تتحكم في كل المجالات، واحنا الآن السؤال اللي عندنا، السيد الوزير، اللي كنعترمك شخصيا، ما بغيتش نقول أن أنت مسؤول، إلى أين نسير في محاربة هذه الرشوة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة في إطار التعقيب للاتحاد الوطني للشغل في حدود دقيقتين السيد المستشار، الله يجازيك بخير.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

باقي السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

الأختان المستشارتان،

على أية حال سمعنا باهتمام، السيد الوزير، كلامكم وكلنا متفقون على التشخيص من حيث المبدأ على أساس أن هذه الظاهرة هي ظاهرة تأتي بشكل سلمي على جميع المكونات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

البرامج الطموحة التي وضعتها وزاراتكم، احنا نتساءل، السيد الوزير، لأن هاذ الظاهرة معروفة عند الجميع الآن، عند الأمي، عند المثقف، كلشي كي يعرف، يله كيتزاد كي يعرف هاذ الظاهرة، الرشوة. الآن، ونحن مقبلون، والمغرب مقبل على مشاريع طموحة وكبيرة جدا، من المدخل دياها الأساسية وهو هاد الركن ديال إصلاح هذا الجانب، ملي كن تكلمو على المدونة غادي تنزل، الناس المهنيين وغير المهنيين كيتكلمو على الحكامة الجيدة، الحكامة المدخل دياها وهو معالجة هاذ الآفة.

ولذلك، السيد الوزير، احنا الآن ملي كتتكلمو على البرامج

كيقولوا المغاربة آش كيلمسوا، لأن ذاك الإنسان اللي كيمشي لوزارة الصحة أو الوزارة الفلانية خصو يحس هاذ البرامج واحا ما قاريش، ولكن خصو يحسها في التعامل. للأسف كنعلمو بأن كاين واحد

التراجع، واحد القهقرة، وباقي المواطن ما كيلمشش بأن هاذ البرامج واخذة طريقها إلى التنفيذ، بكل أسف.

ولذلك، السيد الوزير، أي إصلاح المدخل ديالو هو هذا، وهو هاذ الظاهرة وغادي تبقى دائما تناقش، لذلك، السيد الوزير، نقترح معكم إضافة إلى النوايا الحسنة، إضافة إلى البرامج التي ستعتمد، نقترح أنه على الأقل لأن ما تدارش واحد الخريطة تحدد البؤر ديال هاذ الفساد وفق القطاعات وبالترتيب دياها، وحتى إذا تكلمنا وفق ال تقرير اللي عندنا السنوي للهيئة المركزية اللي فعلا تابعة للسيد الوزير الأول أقول في الختام، السيد الوزير، أن هاذ المقاربة وهاذ الدقة العلمية ما كايناش، كاين غير عبارة عن استنتاجات، معناه وإن كانت الظاهرة هي كاينة، فبالتالي أختتم، السيد الرئيس، مشكوراً وهو هاذ الظاهرة غادي تبقى من صميم اهتمام المغاربة، وخصنا نعطيو باللموس وفي أقرب الآجال.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، في حدود 4 دقائق.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

شكراً السيد الرئيس.

لابد من التأكيد بأن الوقاية من الرشوة ومحاصرتها واستئصال جميع الأسباب المؤدية لها، هذا مشروع مجتمعي كبير، ينبغي أن نتخبط فيه كل مكونات المجتمع المغربي وكل فعالياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الرشوة خطر على كيان هذا المجتمع، وهو خطر ينبغي أن نتصدى له جميعاً وأن تتكاتف كل الجهود لمواجهته وفي هذا الإطار، الحكومة لها برنامج، وأعلنت عنه في التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول ونال على أساسه ثقة البرلمان، ولكن الحكومة لم تكتفي بتنفيذ برنامجها، وإنما قامت بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، فالتزمت أمام العالم بمحاربة الفساد، ثم بدأت في تفعيل هذه الاتفاقية بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وقد تم تنصيب هذه الهيئة منذ دجنبر 2008، وبالتالي فقد أخذت هذه الهيئة الوقت الكافي الذي امتد سنة ونصف من أجل إعداد تقرير، رفع في الأيام الأخيرة إلى الوزير الأول، وستعطي الحكومة كل

الاهتمام من أجل دراسته والأخذ بمختلف المقترحات التي تقدمت بها الهيئة، فالهيئة هي جهاز وطني، أنشئت لهذه الغاية، أي لوضع الإستراتيجية وللتفكير في الحلول الناجعة لمواجهة آفة الرشوة. إلى جانب هذا، لم تكتفي الحك ومة بانتظار الهيئة إلى أن تنتهي بأعمالها، فقد قرر الوزير الأول في دجنبر الماضي تشكيل لجنة وزارية، أسند لها مهمة إعداد برنامج مستعجل، يتضمن تدابير وإجراءات عملية وملموسة ودخل أجل محدد على المدى القريب، وقد أتمت هذه اللجنة أعمالها وعرضتها على مجلس الحكومة خلال اجتماعه الأخير. وسيدرس مجلس الحكومة تلك الاقتراحات، كما سيدرس الاقتراحات المقدمة من الهيئة، وذلك من أجل صياغة برنامج وطني عام سيتم التشاور في شأنه مع كل الفعاليات من أجل أن ينخرط الجميع في معركة ينبغي أن تكون معركة الجميع وهي تخليق الحياة العامة في بلادنا والقضاء على جميع مظاهر الفساد كيفما كانت ومن أي مصدر أتت. شكراً لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر لكم السيد الوزير مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومنتقل .. في أي إطار؟ في إطار تسيير الجلسة، تفضل ربحاً لبعض الوقت.

المستشار السيد عزيز اللبار:

حول ضياع الوقت، السيد الرئيس، التدهور في التسيير، لأننا السيد الرئيس هاذ السؤال هذا هو هنايا شفوي حول معالجة إشكالية الأموال المتداولة خارج النظم المصرفية، هاذي المرة الثالثة واحنا تنأجلوه، السيد الرئيس، بمجرد السيد الوزير ما كانش هنا. اليوم السيد الوزير ملي ابدينا معنا هنا، إذن هنا في عوض تيرمجوا هاذ السؤال هنا كاين تابع للبرمجة كنا ندوزوه هاذي ساعة ونصف غادي تيرمجوه دابا ماغادي ندوزوش ثاني عن طريق الشاشة. إذن في هذا النطاق عاود ثاني غادي نكونو مضطرين للمرة الثالثة أو الرابعة باش نخليوه إن شاء الله حتى الدورة الجاية السيد الرئيس. إذن هنا أستسمح، السيد الرئيس، مع كل احتراماتي، عدم احترامكم للوقت والاتفاق ديا لكم مع الحكومة لعدم برمجة هذا السؤال في الوقت ديالو، اللي كان خصو يترمج هاذي ساعة ونصف. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر لكم السيد المستشار ملاحظتكم في إطار نقطة نظام والمتعلقة بالحفاظ على الوقت المحدد لكل مستشار مستشار، ومن هنا يأتي حرصنا واستحثاثنا لكم لمرات متعددة بالحفاظ على الوقت في حدود 3 دقائق لبسط السؤال ودقيقتين للتعقيب لفسح المجال لكل الأسئلة المبرجة.

والذي يجعلنا نضطر إلى إرجاء هذه الأسئلة هو عدم التزام بعض السادة المستشارين باحترام الوقت، فلو تم احترام الوقت لما اضطررنا إلى إرجاء هذه الأسئلة إلى الجلسات المقبلة.

ولذلك حرصا مرة أخرى على الوقت سنحتفظ ببعض هذه الدقائق المتبقية بين أيدينا لبسط أو لربح بعض الأسئلة المتبقية في البرنامج، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول هو حول صندوق الحسن الثاني للتنمية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، مصطفى القاسمي، فؤاد القادري، عبد الحميد بلفيل، خديجة الزومي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

معالي الوزير المحترم،

ما اختلف اثنان بالنسبة للدور الذي يلعبه صندوق الحسن الثاني للتنمية في مواكبة المشاريع الكبرى التي يعيشها المغرب، إن هذا الدور الإيجابي لهذا الصندوق له دور إيجابي ونعترف بذلك.

وفي الواقع، معالي الوزير، هذا ليس بسؤال أو تساؤل، علما أن مجلس جهة الرباط زمور زعير استفادت بمساهمة 6,5 مليار سنتيم لخلق المجال الصناعي بعين الجهرة، ولا يمكن نأثيا لأي أحد أن يستنكر الدور الإيجابي لصندوق الحسن الثاني.

لكن نريد أن تكون هذه الفرصة لمعالي وزير الاقتصاد والمالية لتنوير الرأي العام بالنسبة للدور الحقيقي لهذا الصندوق، علم أن طريقتكم العلمية ستكون كافية لإعطاء أكثر الشروحات بالنسبة للمواطن، غير أنه في بعض الأحيان هناك بعض المؤسسات، معالي الوزير، لها أفكار ومشاريع، ويمكن أن تستفيد من التمويل، تُطالب بدراسات دقيقة وعلمية، وليست لها إمكانيات مادية للقيام بهاته الدراسات.

فنحن من وزارة الاقتصاد والمالية أن يكون لها دور إيجابي أو

بطريقة أخرى لتكون الدراسات الحقيقية كما نعلم في بعض الدول كمساهمة الحكومة بالنسبة للمؤسسات الفقيرة أو بالنسبة للجماعات المحلية التي ليست لها إمكانيات، فالفرصة إليكم معالي الوزير لإعطاء أكبر إيضاحات للمواطنين .
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، شكرا للسيد المستشار من فريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية على طرحه هذا السؤال في شقيه: الشق المتعلق بصندوق الحسن الثاني، وأنا بالطبع في نفس الاتجاه، لا أحد يجادل اليوم بأن هذا الصندوق يلعب دور أساسي كأداة لمواكبة وإعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع الإستراتيجية بالنسبة لبلادنا.

صندوق الحسن الثاني في عشر سنوات انخرط والتزم في إطار 26 مليار ديال درهم فيما يخص التمويل، والتمويلات التي كتهم البنية التحتية الكبرى ب 13 مليار درهم، وملي كنتكلمو على البنية التحتية الكبرى والمشاريع الكبرى، سواء منها الموائئ أو بعض الطرق التي ساهم فيها الصندوق.

7,5 مليار ذهبت لدعم الاستثمار، ونعرف بأنه ملي كنتكلمو على 7,5 مليار ديال درهم موجهة للاستثمار، نعرف بأن هذا الرقم يجب مضاعفته 5 مرات.

الإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي 5,2 مليار درهم، التي التزم بها الصندوق واللي انخرط بها في إطار دعم البعد الاجتماعي والثقافي والرياضي، وما أحوج مجموعة من الجماعات والمدن والجهات ببلادنا إلى هذا النوع من الاستثمارات.

المداحيل ديال الصندوق في العشر سنوات الأخيرة وصلت إلى 35,8 مليار درهم، العائدات المرتبطة بالتوظيفات المالية 4,27 مليار ديال درهم، وكلها أدوات تستعمل اليوم لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية وكل البرامج ذات البعد الاستراتيجي.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا غير نبغي أطمئن بالطبع السيد المستشار المحترم، وأنا أعرف الروح ديالو والغيرة ديالو، على أن صندوق الحسن الثاني بين أيدي أمينة، والتتبع هو تتبع دقيق لكل مجالات تدخل صندوق الحسن الثاني. هذا لا يعني بأنه ربما على مستوى بعض المشاريع ما يكونش بعض المشاكل اللي تطرح في اشتغال وفي استعمال هذه المشاريع هاذي، اللي ما عندها أي علاقة بمنهجية وفلسفة تدخل صندوق الحسن الثاني، والحمد لله الأغلبية الساحقة للمشاريع كلها مشاريع ناجحة.

بالطبع ملي كنتكلمو على الجوانب اللي تطرقتو لها، هاذي جوانب مرتبطة ماشي خصوصية ديال المغرب، ولكن ضروري أنه تتبعها بالصرامة اللازمة، لأنه ملي كتفتح طريق سيار، راه غير كتفتح طريق سيار ولا كتدير شي مشروع مهيكل، العقار كيطلع للسما في المناطق المحاورة، هذه مسألة معروفة، اللي كيبنى أشنو هي الوسائل الاستباقية اللي كتستعملها الدولة باش هاذ الجوانب هاذي المرتبطة بفتح النمو وطريق النمو أنه ما يكونش الاستغلال ديالها اللي غادي يمشي ضد المشاريع وضد النمو ببلادنا بشكل عام.

لكن ما يمكن أن أؤكد لكم هو أنه كاين هناك تدير في المستوى اللي كيحاول كيف ما كان الحال أن النظرة الاستباقية دائما تكون بالنسبة لأقطاب التنمية ببلادنا، أخذنا بعين الاعتبار بأن المضاربات العقارية تضرب في العمق هذا التوجه الإستراتيجي بالنسبة لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية دائما، وهو حول مساطر الصفقات العمومية، للمستشارين المحترمين السيدة والسادة : زبيدة بوعبيد، عمر مورو، لطيفة الزيواني، علي سالم الشكاف، مصطفى الهبية.

الكلمة للسيد مصطفى الهبية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الهبية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

اليوم نتكلم عن استراتيجيات من جيل جديد، مرتبطة بالطاقات المتجددة، والصندوق الحسن الثاني منخرط في هذا النوع من الاستثمارات.

هناك البعد المرتبط بالولوجيستيك، ونعرف بأن هاذ البعد من الناحية الإستراتيجية ديال بلادنا وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام ستكون أداة أساسية، وصندوق الحسن الثاني يواكب كل هاذ الاستراتيجيات. وهناك بالطبع آفاق أخرى مرتبطة بمخطط المغرب الأخضر، بتهيئة المناطق الصناعية والخدماتية، كلها مشاريع يساهم فيها صندوق الحسن الثاني ببعيد إستراتيجي.

اللي كيبنى بالفعل هو أنه هاذ الصندوق من هاذ النوع استفاد أساسا من مداخيل الخوصصة، وانطلاقا من قناعتنا بضرورة استمرار صندوق الحسن الثاني في آفاق أبعد، أخذت الحكومة واقترحت في إطار، غادي نرجع في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير بوقية:

شكرا معالي الوزير على هاته الإيضاحات، وشكرا على الأرقام الحقيقية بالنسبة لهذا المشروع.

نتمنى بكل صراحة أن تكون مراقبة صارمة بالنسبة للمساعدات في بعض القطاعات، ونرى على سبيل المثال أن ما يهم بعض الأراضي بالنسبة للاستثمار أعطيت، وكانت مساهمة الدولة بجانب بعض المؤسسات، غير أن المضاربات لازالت تقوم قيام غير حقيقي وغير معقول وغير جدي، حينما تكون مساهمة الدولة بالنسبة لأراضي المسترجعة، وكذلك بمساهمة مادية للتجهيزات وللبنية التحتية بجانب بعض المؤسسات، ونرى ما هي الأئمة الموجودة الآن بالنسبة لهؤلاء المؤسسات.

وكم نحن سعداء حينما نتحدث عن المشروع الحقيقي والأخير بالنسبة للوجستيكية، أظن بأنه سوف يحل محل بعض المؤسسات التي استفادت ماديا من هذا الصندوق، ولم تسترعي ثنائيا ما يجب أن تقوم به كدور وطني إزاء التنمية الاقتصادية للبلاد.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

لقد بذل المغرب جهودا مهمة على مستوى ترشيد وتخليق الصفقات العمومية، وذلك منذ انطلاق تجربة حكومة التناوب بوضع ميثاق حسن التدبير، وما أبحرته على مستوى إصلاح قانون الصفقات العمومية، لكن الممارسة أبانت على أن المساطر الإدارية المؤطرة لهذه الصفقات تؤثر على السرعة والنجاعة المطلوبة في تفعيلها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي هذا الصدد، السيد الوزير، نسائلكم عن الجهود التي تقومون بها لتبسيط المساطر الإدارية الخاصة بإبرام الصفقات العمومية؟ وهل تفكرون، السيد الوزير، في بعض التعديلات التي يمكن إدخالها للمزيد من المرونة دون المس بشروط النزاهة والشفافية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نذكر بالفعل بأن كل المراسيم التي صدرت فيما يخص الصفقات العمومية، كلها مراسيم التي كانت أساسا تتوخى الشفافية واحترام قواعد المنافسة الشريفة، الهمة ديال المشرع دائما كان هو هذا. ملي كتبغني تمشي لهاذ الشيء هذا، بمعنى أنه على مستوى المساطر راه كتوضع آليات لضبط هذا المسار ككل، وهذه الآليات بالطبع تجعل أنه المسار بعض المرات كيكون طويل، والقواعد ديال التحكم في هاذ المسار هذا كتكون طويلة.

إذن ملي كترجعو للمسالة ديال التبسيط، معنى هذا أنه المسطرة المتبعة في الصفقات العمومية يجب أن تسير في اتجاه تقليص مدة الصفقات، وكذلك ضمان حق كل واحد اللي بغا يساهم في هذه العملية، كانت ندوة وطنية في شهر أبريل من السنة الماضية اللي خرجت بمجموعة من التوصيات.

هذه التوصيات دخلناها في إطار مشروع جديد، واللي كترجمو فيه الجماعات المحلية، مشاريع الدولة بشكل عام، المؤسسات العمومية، على أساس أنه تكون مسطرة موحدة، وتكون مسطرة تأخذ بعين الاعتبار بالطبع الشفافية واحترام قواعد اللعبة، دخلنا الجانب الإلكتروني في الصفقات العمومية، وأدخلنا وحذفنا كل ما من شأنه أن يعرقل أو يعقد مسطرة الصفقات العمومية.

نتمنوا أن هاذ المشروع اللي غادي يناقش كذلك أنه يستجيب ولو نسبيا للانتظارات، علما أنه كيف ما كان الحال، وفي آخر المطاف خصنا نضمون الفعالية، والفعالية بالنسبة للصفقات العمومية هو أنه ذاك صاحب الصفقة ماشي غير هو اللي كيحجب الثمن الهابط، ولكن اللي كيضمن كذلك الشروط النوعية المتعلقة بهذه النفقات، هذه المسألة هذه لا ننتبه لها كثيرا، وهذا الجانب بالنسبة لي أخطر من الجوانب الأخرى، لأنه يمكن تجيب ثمن أقل ومن بعد كتجني وبأي سبب كتزيد (les avenants) ، هذه المسائل كلها لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار مستقبلا باش بالفعل كل صفقة عمومية تؤدي الوظيفة دياها الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لبلادنا. وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للأستاذة زبيدة بوعياذ في إطار

التعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

نحن مع ضبط كل المساطر، نحن مع تطبيق ميثاق حسن التدبير بكل مواده، نحن كذلك مع إصلاح المرسوم الأخير ديال 2007، لكن ماذا نلاحظ السيد الوزير؟ نعطيكم مثال هو قطاع الصحة.

قطاع الصحة، وخاصة الشق المتعلق بتدبير الأدوية، مثلا كاين رقم استدلاي أعطي لمركز استشفائي جامعي، ولم يعط للأخرين، النقطة هي التوحيد، قلتم بأنه خص يكون توحيد مراسيم الصفقات على الجميع، نحن مع ولكن التوحيد في إطار القطاع، النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هو فيما يخص الأدوية مثلا، المسطرة المتبعة في شراء الأدوية هي نفسها المتبعة في كل الإدارات، الجانب الصحي والجانب التطبيقي راه عندو واحد المقاربة خاصة، نحن طبعا مع المراقبة ولكن المراقبة البعدية، راه خصصك 4 أشهر حتى 5 أشهر ما بين الإعلان عن الصفقة والمسطرة المتبعة إلى شراء الدواء، أحيانا كتر 5 أشهر إلى 6 أشهر وتوقع واحد النقص، توقف كل الأدوية المتواجدة في المستشفيات، وتطرحد لنا إشكالات.

ولكن يهمننا الموضوع هو الجوهر، وغادي نتناقشو مع السيد الوزير هنا في البرلمان.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

كما هو معلوم تأثرت أهم الإنجازات التي حققتها مجموعة صندوق الإيداع والتدبير خلال سنة 2008 باعتماد معايير تطبيق القواعد الحاسوبية الدولية (FRS)، ويمكن إجمال هذه الإنجازات في:

1: بلغ صافي عائدات الخدمات المصرفية ما يناهز 7,4 مليار درهم مقابل 2,9 مليار درهم سنة 2007؛

2: بلغ الربح الصافي 2,1 مليار درهم مقابل 6,4 مليار درهم سنة 2007، أي بانخفاض قدره 68%؛

3: ارتفاع إجمالي الموازنة بنسبة 44% مقارنة مع سنة 2007، لتصل بذلك إلى 131,6 مليار درهم في نهاية سنة 2008.

ولتجاوز هذه الوضعية، عمدت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير إلى إنجاز دراسة تم مخطط إستراتيجي للتنمية خلال الفترة 2008-2012، والتي حددت أربعة مهام رئيسية، يمكن إنجازها في:

1: تعبئة المدخرات طويلة الأجل وتوظيفها في مجال التنمية؛

2: الاضطلاع بدور محوري في تدبير المعاشات التقاعدية؛

3: المساهمة الفعالة في تقوية النظام المالي؛

4: القيام بدور فاعل في التنمية المحلية المستدامة.

فمن أجل ذلك، وفي إطار تنفيذ مقتضيات ميثاق الحكامة والتدبير العقلاني للأصول والخصوم، نساءلكم، السيد الوزير، عن إنجازات المخطط الإستراتيجي لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير بعد مرور ما يناهز 3 سنوات من عمره الافتراضي والنتائج المالية التي تم تحقيقها في المدة الأخيرة من طرف هذه المجموعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب،

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم،

حنا كمارسين، كنالاحظو على أن المديرين الإداريين ملي فسروا لنا المسطرة المتبعة، وخاصة ملي تقال لنا بعض المستشفيات الجامعية تعطاه (un code spécial)، ولكن وحدين آخرين ما تعطاهم رش رقم استدلاي للتسريع من هاذ المسطرة.

تنظن بأنه خص، السيد الوزير، في إطار هاذ التوصيات اللي كانت في أبريل ما طلعناش عليها لحد الآن، ولكن نتمنى في الإصلاح المقبل هاذ مراسيم الصفقات، الأخذ بعين الاعتبار الشق المتعلق بالصحة، راه طارح لنا عدة إشكالات.

فيما يخص التجهيز كذلك، الآلات التي تستعمل في التشخيص في الميدان الطبي راه من بعد (l'appel d'offre) (l'importateur) تيمشي وتطلب وكنبقاو نتظرو أحيانا سنة، وتبوقع مشكل في تدبير الميزانية، لأنه المراقب المالي اللي كاين في المستشفيات كيرفض أحيانا يوقع على هاذ المسائل.

وبالتالي، السيد الوزير، هذه إشكاليات ملموسة، وتتمناو باش تفكروا فيها في حلول لمصلحة المواطن وللتسريع والتبسيط، مع المراقبة البعدية، مع الشفافية، ومع احترام المنافسة، نحن مع كل هذه الضوابط. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، ورحبا السيد الوزير يريد أن يعطينا من التعقيب على هذا التعقيب إذا كان الأمر كذلك لست أدري.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لأنني متفق مع كل ما أتت به السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الأمر كذلك، أعفانا من التعقيب، ومنتقل مباشرة إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية دائما، وهو حول نتائج المخطط الاستراتيجي للتنمية 2008-2012 بخصوص مجموعة صندوق الإيداع والتدبير لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي. السيد المستشار دعيعة تفضلوا لسط السؤال.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

بالرغم من أنه هاذ السؤال ديالنا غادي يدوز خارج التغطية، غادي نطرحو السؤال ديالنا لأنه لا تمنا التغطية الإعلامية بالرغم من أهميتها،

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

ماشي كل العمليات اللي دار الصندوق كانت ناجحة، وراه عندنا أمثلة على أي لا في إفريقيا ولا في المغرب مع (Vivendi) إلى غير ذلك.

بالفعل أنا سأقتبس من الآية الكريمة التي تقول (فأينما وليتم وجوهكم فتم وجه الله) لأقول فأينما وليتم وجوهكم فتم صندوق الإيداع والتدبير، صندوق الإيداع والتدبير فعلا تنلقاوه في جميع المجالات، وماشي غير في المغرب، كايين استثمارات حتى في الخارج وفي دول إفريقية.

وبالتالي أنه هذا الصندوق بالرغم من أنه خاضع لمراقبة بنك المغرب، هو مؤسسة عمومية، للأسف بأنه تعطى له بأنه مؤسسة ذات طبيعة بنكية، هذه المؤسسة تشتغل في كل المجالات، ولها عدة شركات، يمكن أن نذكر منها واحد العدد، الآن عندنا الوقت السيد الرئيس، ياك؟ شركة الصندوق المهني للسكن، فندق فاس، الشركة المركزية لتجهيز التراب الوطني، الشركة الوطنية لإنعاش السكن المخصص للكراء، شركة الشرق للتنمية، واد فاس، شركة أوليا للاستثمار، شركة رونو طنجة المتوسط، شركة تهيئة المنطقة الصناعية لسولوان، شركة تهيئة وتممين (كلائس إبريس)، شركة التسيير والاستغلال للمنطقة الصناعية لواد صالح، الشركة الكامرونية للمياه، نادي البحر الأبيض المتوسط، شركة تمارة للتنمية، مركز تكنوبوليس للرباط، شركة فيفاندي وهذه فرنسية، كايين فاس شور للخدمات البعيدة، الشركة العامة العقارية، القرض العقاري والسياحي، اسمنت المغرب، كولورادو، الشركة المغربية لكراء التجهيزات، شركة الورق بتطوان، سوفاك كريدي، إلى غير ذلك.

لذلك قلت أينما وليتم وجهكم يوجد صندوق الإيداع والتدبير، يساهم أيضا.. بطبيعة الحال الموارد تصل حتى 600 مليون درهم فيما يخص الموارد الخاصة في ميزانية الدولة.

السيد الوزير، سبق لنا كنا قلنا طبيعة المراقبة... قلنا بأنه استدعينا، سبق لنا أننا وجهنا رسالة لحضور اجتماع اللجنة المختصة للسيد المدير العام، كنشوفو السيد وزير الاقتصاد والمالية، السيد المدير العام ديال هاذ الصندوق ما عمرو جاء للمؤسسة، نؤكد طلبنا مرة أخرى.

شكرا لكم السيد الرئيس.

بعض المعطيات الأولية، أولا فيما يخص المؤشرات المالية، نبغي نذكر بأن متوسط الناتج الصافي انتقل من 867 مليون درهم ما بين 2003 و2004 إلى 950 مليون درهم خلال الفترة ديال 2008-2009، أما متوسط الأموال الذاتية فقد انتقل من 2,45 مليار إلى 10 ديال المليار ديال الدرهم ما بين الفترتين المذكورتين. وبالفعل في إطار تعزيز الإنجازات خلال الفترة الموالية من المخطط الإستراتيجي، كينكب الصندوق حاليا مع السلطات المعنية على بلورة سياسة عامة للاستثمار، وغمتمكنو من ضبط مجالات التدخل ديالو أكثر وكذا مراقبة نجاعة استثماراته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

نبغي نذكر كذلك بأن هاذ الصندوق كيخضع لمراقبة بنك المغرب، أن الصندوق رفع من الوتيرة ديال انعقاد لجنة الحراسة من مرتين إلى أربع مرات، أنه تم إحداث لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر، وكذا وضع ميثاق للحكامة ووضع نظام لتدبير الأصول والخصوم. والصندوق كذلك في هاذ الإطار هذا يسعى إلى تعزيز دوره كفاعل في ميدان التنمية المحلية والمستدامة، بالاعتماد بالطبع على الخبرات اللي كيتوفر عليها، وكيعطي الصندوق خلال السنوات القادمة غادي يعطي الأولوية لقطاعات الطاقات المتجددة والتربية واقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى الخدمات النفعية، ولاسيما في مجال توزيع الماء والتطهير والنقل والتجهيز اللوجستيكي.

ونبغي أن أؤكد لكم بأن دور الصندوق اليوم في مختلف مخططات التنمية دور أساسي، وبفضل الصندوق باش مجموعة ديال الإستراتيجيات القطاعية تفعلت، وبفضل الصندوق باش مجموعة ديال التدابير الجديدة المرتبطة بالسوق المالي أو بالأسواق الاستثمارية بشكل عام يلعب دورا أساسيا فيها.

إذن حكاما الصندوق مضبوطة، الاستثمارات التي يقوم بها مضبوطة، المدروية ديال الصندوق من بين المدرويات الأكثر ارتفاعا، ما كيديرش شي حاجة إلى ما كانتش واحد المدودي في واحد المستوى اللي محدها المجلس الإداري، إذن أظن بأن هاذ الصندوق غادي في الاتجاه الإيجابي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا السيد دعيدعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير إذا كان عندكم تعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير طلب السيد المستشار وصل، وسنعمل على الاستجابة إليه، غير حصنا في الواقع نعرفو ماذا نريد، واش بغينا مؤسسات اللي كتساهم في دينامية الاستثمار والنمو في بلادنا وغادية في إطار منهجية متحكم فيها.

حصنا نحمد الله أنه اليوم عندنا في بلادنا مؤسسات اللي كتساعد البلاد باش تمشي في الاتجاه ديال تحقيق مجموعة ديال المشاريع، ماشي غير صندوق الإيداع والتدبير في المغرب اللي كاين، نفس الصناديق في دول أخرى تلعب نفس الدور، وهادي هي الوظيفة دياها، فين غادي تخلي فلوس؟ تمشي تحطهم؟ ما عندها مردودية، أشنو غادي تبلاصي؟ إذن تتساهم، وهذا هو الطبيعة دياها، كتساهم في مجموعة ديال المشاريع التنموية ديال البلاد، وتنظن بأن صندوق الإيداع والتدبير راه ماشي كيلوح الفلوس، راه تيعرف فين يحطها، وكاين تتبع وكاين مردودية، وهاد المرودية هي اللي غادي تسمح بالنسبة لصناديق من هذا النوع اللي تستثمر على المدى البعيد أنه تسترجع وتحافظ على الديمومة والاستمرارية دياها.

إذن أنا سعيد بكون أن المغرب كيتوفر على صندوق كهذا الصندوق هذا، اللي تيلعب دور من مستوى عالي ومستوى رفيع، على غرار مجموعة ديال الدول اللي فيها صناديق استثمارية تلعب دور أساسي في تنمية البلاد.

وأظن بأنه التخوفات، ولو أنه تكون منطقية، تنظن بأنه الضوابط اللي موضوعة واللي محطوة بالنسبة للصندوق، كتسمح في إطار التتبع وفي إطار الدراسة العلمية والتقنية لكل المشاريع اللي كتدخل فيها، أنه يكون هناك ضمانات و ضمانات ديال أي مستثمر، علما بأنه في كل استثمارات حتى إذا خسر شي مرة ما فيها باس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، و تنتقل إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية لفريق الأصالة والمعاصرة حول معالجة إشكالية الأموال المتداولة خارج النظم المصرفية. الكلمة لأحد السادة المستشارين لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

على كل بدوري احنا كنا غادي نؤجله ربما للمرة 3 أو 4، ولكن أنا كنت أتساءل واش عمدا غير على ود الأصالة والمعاصرة باش هاد العملية كانت بمذا الطريقة؟ ولكن ملي شفنا حتى السي دعيدة أخذ الكلمة، إذن حتى احنا غادي ناخذو الكلمة.

لأن هنا تيتين ما يتبين، ربما أن في هاد نطاق التشريع تيتين بأن الناس اللي تيهضرو بالحقائق، بالواقع الملموس ما تتعطى لهمش فرص، وهنا أنا تتأسف في هاد النطاق هذا.

السيد الرئيس، قبيلة التدخل اللي اخذت في نطاق نقطة نظام راه علاش ملي جا السيد الوزير الأول سبقتي الأسئلة الثانية، كنت ذاك الوقت تعطيه الأول.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار لسط السؤال، أو إذا سمحتم سأوضح لك

لماذا إذا تفضلت بالجلوس سأوضح لك لماذا، إذا بغيتي تستأنف وتسترسل في طرح السؤال تفضل عندك الحق، إذا بغيتي تجلس وتعطيني فرصة باش نبين لك لماذا، غادي نبين ليك لماذا، تفضل دير السؤال ديالك السيد المستشار الله يجازيك.

المستشار السيد عزيز اللبار:

إذن كما قلتي لأهمية هذا السؤال، أنا ربما تنشوف كاين بعض التخوفات، ربما بعض الناس ما بغاوش هاد الأسئلة أو هاد السؤال يكون، أنا كمصدر ما كاين حتى شي مشكل، ولكن ملي تدخل في نطاق الرشاوي وفي نطاق تهريب المال العام وزيد وزيد.

إذن السؤال ديالي: من المعلوم أن واحدة من جملة الإشكالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، إشكالية تواجه نسبة كبيرة من الأموال التي يتم تداولها خارج النظم المصرفية من أبناك ومؤسسات ائتمان وغيرها من المؤسسات المالية، أو يتم تهريب هذه الأموال نحو الخارج، مما يؤدي في الحالتين إلى قلة السيولة المتاحة للمقاولات والمستثمرين في الداخل.

ومن هنا بداية ناقوس الخطر، وهذا بالضرورة يحيلنا إلى التساؤل عن مصدر هذه الأموال التي غالبا ما يكون إما عن طريق الرشوة أو اختلاسات مالية، وما إلى ذلك من مختلف ضروب أنواع الفساد.

أولا: في نطاق تهريب المال العام عموما والمال المنتهب خصوصا من طرف بعض المسؤولين، ولا من طرف بعض رؤساء بعض مجالس المدن؛

ثانيا: كيف لا تتعامل الحكومة حاليا مع المشتبه بهم واللوائح القائمة التي أعلن عليها المجلس الأعلى للحسابات؟ ولحد الآن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات في هذا الشأن، وخاصة منها الصفقات العمومية التي تجرى فيها سرقات باهظة (على عينيك يا بني عدي) ولا حسيب ولا رقيب.

ها نحن اليوم، السيد الوزير، في العالم نعيش أزمات خانقة مالية واقتصادية، واليوم رجعت حتى (budgetaires)، إذن هاذي كانت ثاني مشكل اقتصادي عالمي من بعد 1929، (le jeudi noir) اليوم أصبحت مالية اقتصادية (et budgétaire) أي تقشفية.

إذن اليوم حتى المغرب دخل في التقشف، واحنا دائما تنقلو، السيد الوزير، بأن الأزمات بدأت في 2007، 2008، 2009، وغادي تبقى حتى ل 2012 و 2013، واليوم حتى التقشفية.

ولكل هاته التفسيرات، هاته هي النقاط التي تدفع أغلبية مهربي المال العام إلى الخارج عوض استثمارها واستعمالها داخل الوطن لترويج الحركة الاقتصادية، فلما لا تسرع الحكومة في معالجة إشكالية الأموال المتأولة خارج نظم المصرفية؟

هنا، السيد الوزير، نسألكم ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لمعالجة إشكالية هذه الأموال وإعادةها إلى قنواتها الطبيعية داخل الدورة الاقتصادية والمالية الوطنية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطرحه هذا السؤال المتعلق بالتدابير التي يتم اتخاذها لتحسين أداء النظام المالي بشكل عام، وكل ما هو مرتبط بتعبئة الادخار ببلادنا. أنا لا أشاطر نفس الرأي الذي كيقول بأن كايين هناك في المغرب تهريب للأموال، لأن المغرب بلد مستقر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، المغرب له ضوابط، والضوابط الدولة تفعلها وتعمل في اتجاه احترامها،

المغرب الناس كنتقلب تجيب لو الفلوس، ماشي هو اللي كيحاول يخرج الفلوس بطريقة غير قانونية.

إذن أعتقد بأنه الأشياء يجب أن نضعها في إطارها، وأنا الشق اللي بغيت ناخذ من السؤال ديالكم، واللي بالفعل منطقيا خص تكون عليه الإجابة، هو كيفاش الأموال اللي خارجة عن النظام المصرفي والنظام المالي، كيفاش يمكن لها تدخل للنظام المصرفي والنظام المالي؟

الإستراتيجية منذ 10 سنوات، واللي غادين فيها، واللي ابدينا كنسرعوها في السنوات الأخيرة، ونعطيك بعض الأرقام: الودائع لدى البنوك في نهاية 2009 تشكل 80 % من الناتج الداخلي الخام، مقابل 47% ثماني سنوات من قبل.

جاري الأصول الصافية لمؤسسة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تتجاوز 200 مليار درهم في مارس 2010 مقابل 2 مليار هادي 10 سنوات.

رسمة البورصة كانت تشكل 20% من الناتج الداخلي الخام في 2002، اليوم تشكل 70% من الناتج الداخلي الخام في 2009.

معطى آخر، فيما يخص الاستبنك، كانت قبل هادي 7 سنين أو 8 سنين كل وكالة كانت كتغطي 17 ألف مواطن، اليوم كل وكالة كتغطي 7 آلاف مواطن، الإشكال اللي مطروح اليوم هو أكثر على مستوى القرى، العالم القروي اللي كيشكوا من تدي الاستبنك بمعدل 6%.

إذن هناك إستراتيجية كذلك غادية في الاتجاه ديال توسيع القواعد ديال الاستبنك باش نوصول 50% في أفق نهاية 2010.

إذن بلادنا على مستوى توفير وسائل الادخار وجلب الأموال التي تدور في المحيط الاقتصادي، نعتقد بأنه تقدمنا وتقدمنا خطوات كبيرة، هذا مكيعنيش بأنه داخل المنظومة ديال البلاد مكاي نش ناس اللي كتنسرق واللي كتناخذ الرشوة إلى آخره ... هاذ الشئ كايين، لكن الإشكال ليس مرتبطا بكون أن هاذ الناس هاذو ملي كياخذوا الرشوة

كيمشي يشري بها أرض، وكنعرفو الوسائل التي تستعمل في هذا الاتجاه.

ثانيا هناك جانب أساسي، المغرب انخرط في مكافحة غسل الأموال ومحاربة الإجرام، إذن هاذ الانخراط ديالنا كيفرض علينا أنه كل القنوات تكون مضبوطة، والقوانين اللي جاري بها العمل اليوم، واللي

تمت المصادقة عليها على مستوى المجلس الوزاري الأخير تؤكد بأننا في مسار نضبط فيه كل هاذ الإنزلاقات الممكنة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.
المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا للسيد الوزير على ما جئتم به من تصريحات، طرحنا هاذ السؤال في فريق الأصالة والمعاصرة لأن شفنا آخر تقرير اللي همت به هيئة السلامة المالية العالمية الأمريكية الغير الحكومية بأن المغرب من بين الدول العربية والإفريقية اللي حوالي الأربعة عقود الماضية تم تهرى ب 210 مليار ديال الدولار.

هذا رقم، وتقريبا نجد المغرب في سنة 1970 إلى 2008 بلغ حجم الأموال المهربة من المغرب 25 مليار دولار، ونزيدك السيد الوزير بأن هاذ النسبة تتفاقم عندنا وكتزايد 11% في كل سنة.

احنا معك على المسائل الاحترازية، احنا في دولة الحق والقانون، متفقين معك، لكن ينبغي بذل مجهود أكثر، لأنه ركزت على جوج الأمثلة، السيد الوزير، عندنا جيتي مثال الصفقات، هناك مقاولين أجانب يعملون في المغرب، ويأخذون العملة الصعبة وتحول إلى العواصم الممتلة لهم الأوروبية، وهناك صفقات ونعطيه لك باللموس، 20%، 30%، 40%، 50% من العمولة ديال الصفقة تحول إلى الخارج، احنا كنعلمو بمجهود باش نجتمعو العملة الصعبة، وهنا كيجيدوها مقاولين، اللي تيجيو بحجة الاستثمار، أين هو الاستثمار؟ تيجيب معه ماليط، ويأخذ الصفقة من المغرب والتمويل من المغرب، ويأخذ العملة إلى خارج المغرب.

ونمشي معك م ادم تبسيط المساطر الإدارية، هناك عمال المغاربة بالخارج بعد الأزمة العالمية، العمال عندهم ممتلكاتهم، عندهم أموال جارية هنا داخل المغرب، كيبيغي يصدرها إلى الخارج، هنا، السيد الوزير، الإشكالية الكبيرة، هنا يجب تبسيط المساطر باش الأموال اللي خارجة الإطار ترجع إلى إطار المنظومة الأساسية البنكية.

الأساس الإستبتناك 47%، هناك عدة مناطق أساسية نعطيك بالأرقام، كانت في الأسواق، كتجيك غريبة، السيد الوزير، ولكن راه حقيقة وواقع، كيتعاملوا بالعملة الأجنبية، علاش؟ لأن ما عندوش الحق باش يدكلاري ويجيبها للمغرب، لأنه دايرها تحارة جايها من الخارج

وجاها، منطقة الفقيه بنصالح، بني ملال، سطات، كم من الملايير تبذل في العملة الصعبة، وهنا كان خصكم تديروا تحقيق، السيد الوزير. هاذ الموضوع كبير ومتشعب، ونبغيو تجي في إطار اللجنة ونبجدو فيه أكثر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج اللي كيتوفر على حساب (convertible)، الدرهم (convertible) كيتمكن لو يخرج اللي بغا في إطار الضوابط اللي كاينة، إذن ما كاينش قانون اللي كيمنعهم من استعمال الفلوس اللي كيدخلوا، إذا بغا يستعملها خارج الوطن كعملة صعبة.

النقطة الثانية هو أنه هاذ التقارير من هذا النوع أنا دائما أحتاط منها، أنه باش تجيب أرقام مدققة من هاذ النوع منين جاها إلى آخره، الأساسي بالنسبة لي هو أنه هذا منطوق تجاوزناه، بالفعل هاذ النقطة اللي أشرت لها ديال أنه كاين مجموعة ديال الناس اللي كيستعملوا الإمكانية ديال الصفقات باش يخلي الفلوس على برا، نبغي نؤكد لكم بأن احنا بلاد اللي كتعرف أش كتقدير وكتبعك ل العمليات، اللي كياعتقدو مع نفسه بأنه يمكن له يتجاوز يعني القانون راه القانون يحترم وسيتم تطبيقه.

النقطة الثانية، اللي بغيت نشير لها، بالفعل احنا في بلاد اللي مازال تعيش إشكالية ديال أن المغربي يمكن لو يتوفر على حساب خارج أرض الوطن، وأنه يمكن يستعمل الأموال ال ديالو كيفما أراد، لأنه عندنا ضغوطات مرتبطة بالإمكانية ديال توفير المدخرات على المستوى ديال ميزان الأداءات.

لكن اللي كنتمى هو أن بلادنا تتجاوز هاذ الشئ هذا، أننا في عالم منفتح ومعوم يجب أن يكون للمواطن المغربي القدرة ديال التحرك والتنقل والاستثمار في إطار الحرية وفي إطار المبادرة.

لكن بالفعل القوانين اللي حاطينها اليوم، دايرينها لأنه ما عندناش إمكانية باش نستجيب لهذا الاتجاه، والنهار اللي ما تتبقاش هاذ الإشكاليات هاذي، بالفعل هذا اللي غادي يبغي يهرب ولا ما يهرب

ما عنده ما يهرب، لأنه المسائل كتولي مسائ ل عادية، ولهذا حصنا يكون عندنا واحد النوع من الاحتياط فيما يخص هاذ الجوانب. أنا عندي اليقين كوزير للاقتصاد والمالية بأن بلادنا متحكمة في هذه الجوانب على مستوى متقدم جدا، أن بلادنا اقتصاديا بلاد تجلب، الناس كتبحث، اللي عندو شي حاجة يبحث كيفاش يدخلها باش يستثمرها، لأنه على برا ما عندو ما يدير، لأن الاستثمارات في الدول اللي يظنون أنه م كيوضعوا فيها الخزائن دياهم ما عندهم ما يديروا فيها.

إذن هاذ البلاد فيها مردودية أكثر بالنسبة للمغاربة أكثر ما يمشي يحط فلوسو في بلاصة أخرى، ولهذا كنتظن بأنه المسؤولية ديالنا هو أن الاستقرار وجاذبية الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي هاذي هي الضمانة الوحيدة بلش فلوسنا تبقى في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الخامس والأخير الموجه دائما إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهو حول مراجعة الفوائد البنكية لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد الكبير برقية، محمد السوسي الموسوي، محمد بلحسان، علي قيوح.

الكلمة للأستاذ الأنصاري تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، احنا الفريق ديالنا يطلب تأجيل هذا السؤال إلى فيما بعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

طلبتم إرجاء هذا السؤال، والآن بعدما أهيئنا هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية، فقط أريد قبل أن نرفع الجلسة أن أبدي بتوضيح بسيط حول ما تفضل به السيد المستشار الأخ اللبار بخصوص التأمير أو التواطؤ لإرجاء سؤاله إلى آخر الجلسة.

لم يحدث أي شيء من هذا، العملية، أيها السادة المستشارين، من البساطة. بمكان وفي غاية الوضوح، فقط يجب على أن ندرك جميعا وأن نعلم على أن عدد الأسئلة الشفهية التي نبرمجها في كل جلسة هو 21 سؤال، ولكل سؤال تخصص 3 دقائق للإلقاء ودقيقتين للتعقيب عن

الجواب و3 دقائق للإجابة من طرف السيد الوزير ثم دقيقتين للتعقيب، فمجموع عدد الدقائق التي يستغرقها كل سؤال هو 10 دقائق.

إن نحن قمنا بعملية حسابية بسيطة، نضرب 10 دقائق لكل سؤال في 21 سؤال كتعطي 210 دقائق، وهو الغلاف الزمني المخصص للبت التلفزيوني المباشر كل أسبوع، 3 ساعات ونصف لا أكثر.

ومن هذه الدقائق المحددة بشكل دقيق مع الإعلام، الإحاطات تستغرق منها 30 دقيقة تقريبا، لأن في كل جلسة أسئلة شفوية إلا وكنستغرقو تقريبا 7 إلى 8 إحاطات، يعني بالتقريب 30 دقيقة نقتطعها من الزمن المخصص للجلسة ديال الأسئلة الشفهية.

عندما نقتطع 30 دقيقة من هذا المجموع، كنبقاو لازم طبعنا نتزاحم حول الأسئلة الشفهية اللي خصها تدوز كلها في البث التلفزيوني المباشر اللي ما بقاش وقتها، لأنه 3 ساعات ونصف يله تغطي 21 سؤال، واحنا نقصنا منها 30 دقيقة، إذن ما بقاش 21 سؤال.

أضف إلى كل هذا أنه السادة المستشارين وفي غالبيتهم ما كنعترموش الوقت المخصص لبسط السؤال اللي هو 3 دقائق، دائما كندوزوه ببعض الثواني، ولا حتى في التعقيب ما كنعترموهش، الشيء الذي يحتم علينا لازم أننا نكونو مجبرين على إرجاء الغلاف الزمني يستهلك كله، والأسئلة كيبقى منها بعض جوج، ثلاثة، أربعة أسئلة حسب...

أما بخصوص السؤال ديال السيد المستشار المحترم الأخ اللبار، زيادة على كل ما قلنا، اليوم تفضل السيد وزير الاقتصاد والمالية بالتماس إلى الجلسة كيطلب فيها أنه إرجاء أسئلته، السؤال ديالكم كان في عمق الجلسة، كان مرتب في 11، يعني في عز البث التلفزيوني، إذن ليس هنالك تواطؤ ولا مؤامرة ولا أي شيء من هذا.

الجديد بالإضافة إلى هاذ الشيء اللي قلناه على أن الإخوان يستغرقون أكثر من 3 دقائق لكل سؤال، جاء التماس السيد وزير الاقتصاد والمالية لطارئ معين، حتم عليه أن يلتمس من الجلسة إرجاء أسئلته إلى آخر الجلسة، فتأخرت أسئلته إلى آخر الجلسة، وبالتالي فأنا أعتقد أنه هذه المسألة كل مرة يمكن باش ما ن وقعوش فيها، راه ليس هناك نية التواطؤ ولا المؤامرة، وأقول هذا بصدق تام باش ما ييقاش هاذ التوضيح إذا كان يستحق باش تردوا عليه باش نرفعو الجلسة، فقط أعلن على أنه كاين جوج جلسات، جلسة تشريعية بعد رفع هذه

الجلسة وجلسة أخرى للاحتتام، الأخ البار الله يجازيك بخير إذا وفرت لنا.

المستشار السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس،

مرة أخرى، نقطة نظام اللي أخذت في هذا النظام هذا، وكنشكركم على الجواب ديالكم، وهو هذا السؤال في حد ذاته راه جوج مرات كان تبرمج كأخر سؤال. السؤال الأول برمجناه الأسبوع اللي من بعدو، الأسبوع اللي من بعدو برمجوه آخر سؤال، اليوم اللي برمجوه في الوقت المناسب السيد الوزير وقع ما وقع.

بالتالي أنا لاش درت هاذ التدخل ديال نقطة نظام، وهو منين جاء السيد وزير الاقتصاد والمالية كنسبقوه على الوزير التالي، سبقت السيد الوزير التالي على السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهنا حرمتيننا. أما آخر تدخل باش السيد الوزير يعرفها، راه الأسبوع الفارط في اللجنة من بعد الجلسة العامة واحد من المسؤولين ديال الديوان ديالو قالي راه هاذ السؤال مغادي يتبرمجش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على ملاحظاتك، المستشار اللبار تفضلوا. شكرا لكم، وأعلن عن رفع الجلسة.